جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: دراسات مغاربية

السياسة الخارجية الجزائرية تجاه تونس والمملكة المغربية منذ 1999 إلى 2018

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ل.م.د تخصص دراسات مغاربية

إعداد الطالب :
♦ زيتوني لحسن

إشراف الأستاذة:
♦ حلوي خيرة

أعضاء اللجنة المناقشة

♦ الدكتورة: ..... عياشي حفيظة.....أستاذاً رئيساً
♦ الدكتور: .....زيدان جمال.....أستاذا مناقشاً
♦ الأستاذة..... حلوي خيرة..... ستاذاً مشرفاً

السنة الجامعية: 1439هـ-2018 م

قال رسول الله ﷺ:
لا يشكر الله من
لا يشكر الناس
(صححه الألباني).

شكر وتقدير

الشكر موصول أولا إلى الله عز وجل الذي منحنا نعمة العلم وهدانا إلى مسيرة الحق.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى المشرف على هذه المذكرة الأستاذة الفاضلة "حلوي خيرة" التي بذلت جهدا معتبرا لمساعدتي على إتمامها، وإلى أعضاء لجنة المناقشة وعلى رأسهم الدكتور "جمال زيدان" الذي أكن له كل ّ الشكر والتقدير وإلى الدكتورة "حفيظة عياشي" حفظها الله على تفضلهما بقبول مناقشة مذكرتي.

ولا يفوتني أن أتقدم بعظيم العرفان والجميل إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد لإتمام هذه الدراسة المتواضعة.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين أطال الله عمرهما لما منحاه لي من دعوات وصلوات و فضل لا يمكن رده إلا برؤيتهم لنا محققين لآمالهم فينا ورغباتهم في مساراتنا.

إلى روح عمي الكريم "عبد القادر زيتوني" وروح أخي في الله"معمر زيدان" رحمهما الله برحمته الواسعة.

إلى إخوتي: "رفيق"، "خلود" و "عبد القادر"، إلى صديقي مهدي شعبان وفاطمة شريفي وإلى جميع الذين تمنوا لنا النجاح والتوفيق والذين ساهموا في تعليمنا تعليما لم نكن نعلمه: أساتذتنا الأفاضل في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية لجامعة د/مولاي الطاهر - سعيدة.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

مقدمة

تعتبر السياسة الخارجية برنامج عمل يشمل مجموعة من التوجهات والقيم والالتزامات التي تمليها خبرة الدولة ومبادؤها على المستوى الإقليمي والدولي، حيث تساهم في خلق روابط تفاعلية قائمة على التواصل والتعاون بين الوحدات السياسية الدولية في حالات السلم، وعلى السلوك الصراعي في حالات الحرب والنزاع والتي كثيرا ما تنتهي بإيجاد جو من التفاهم وفرص لتخطي المشاكل والأزمات وفقا لما يسمى بمبدأ التفاوض.

فالجزائر ووفقا لانتمائها المغاربي، وبالنظر إلى موقعها الاستراتيجي والإمكانيات التي تتوفر عليها سعت منذ استقلالها عام 1962 إلى تبني جملة من المبادئ التي تحدد تعاملاتها مع العالم الخارجي لاسيما دول الجوار وذلك من خلال الدعوة إلى نظام اقتصادي عادل وأيضا دعم حركات التحرر وتحقيق مبدأ تقرير مصير الشعوب المستعمرة، والذي كان من أولويات الدبلوماسية الجزائرية، كما حاولت لعب دور هام وا يجابي خاصة على المستوى المغاربي، وبحكم الموقع الجيو إستراتيجي لها وكونها قلب المغرب العربي وبوابة القارة الإفريقية مازالت تبذل جهودا مضاعفة لتأكيد حضورها الفعال والأداء الدبلوماسي المتميز من أجل تحقيق مكاسب تعكس القدرات التي تمتلكها ومن شأنها أن تخدم مصالحها وقضاياها وفق مبادئ الحوار والشراكة وحسن الجوار.

وقد تم تخصيص موضوع هذه الدراسة للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه تونس والمملكة المغربية منذ 1999 إلى وقتنا الحالي، حيث ساهمت في توجيهها خلال هذه الفترة عوامل عديدة منها العوامل الخارجية، حيث قامت الجزائر بنشاط خارجي مكثف من أجل العودة إلى الساحة الدولية بعد سنوات من العزلة بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي عرفتها البلاد في مرحلة التسعينيات، وكانت عودة الجزائر إلى الساحة المغاربية كطرف مؤثر أمر يفرضه الوضع الداخلي للنظام السياسي ومدى فعاليته على مواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية، ولذلك فإن النشاط النوعي الذي عرفته السياسة الخارجية الجزائرية خلال الفترة المحددة لهذه الدراسة دفعنا إلى البحث عن ماهية السياسة الخارجية، وماهية السياسة الخارجية الجزائرية وجذورها التاريخية، ودور الجزائر في علاقاتها مع تونس والمغرب خاصة مع التغيرات التي اجتاحت الدول المجاورة وتمثلت في موجات الاحتجاجات الشعبية التي شهدها الشارع العربي بما فيها تونس، وقد كان اختيار هذه الفترة لأنها تزامنت مع بداية حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي عرفت الدبلوماسية الجزائرية منذ توليه الحكم نشاطا مكثفا.

1/- أهمية الموضوع:

يستمد هذا الموضوع أهميته من كون الجزائر إحدى أهم الدول التي قضت فترة طويلة من الكفاح للتخلص من الاستعمار بشقيه الدبلوماسي والعسكري، من خلال التطرق لنشأة السياسة الخارجية الجزائرية والدور الذي لعبته سابقا كتدويل القضايا في المحافل الدولية ومساندة ودعم حركات التحرر في العالم وتاريخ علاقاتها مع الدول المجاورة، ومن جهة أخرى محاولة تسليط الضوء على ظروف ومحددات صنع القرار من خلال التركيز على دور المؤسسات والعامل الشخصي في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية، بالإضافة إلى تأثير البيئة الداخلية والعوامل الخارجية (الدولية/الإقليمية).

كما تتجلى أهمية الموضوع في معرفة أداء ودبلوماسية الجزائر مع تونس والمملكة المغربية والمواقف التي اتبعتها اتجاه النزاعات المتعلقة في مشكل الحدود وقضية الصحراء الغربية زد على ذلك الأزمات التي شهدتها المنطقة المغاربية خاصة بعد ثورة الربيع العربي في تونس.

2/- أسباب اختيار الموضوع:

أ/- الأسباب الموضوعية:

يتلخص الهدف من البحث في موضوع السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه تونس والمملكة المغربية في كونها من أنجح الدبلوماسيات على المستوى المغاربي والقارة الإفريقية التي يعتمد عليها في تمثيل دول القارة على مستوى المحافل الدولية، وأحد أهم الشركاء في حل النزاعات ومحاربة الإرهاب كونها خاضت تجربة طويلة في هذا المجال بالإضافة إلى كشف أولوية علاقاتها وسياساتها التفاضلية مع دول الجوار المغاربي وهل تميل إلى الاتفاق الجماعي والتعامل مع الدائرة المغاربية ككتلة واحدة أم تفضل الانفراد في سلوكها الخارجي مع كل دولة مغاربية على حدى، بالإضافة إلى الرغبة في معرفة مدى تأثير السياسة الخارجية الجزائرية على الحراك السياسي بدول الجوار (تونس-المملكة المغربية).

ب/- الأسباب الذاتية:

يرجع الميل إلى اختيار هذا الموضوع إلى كون الظاهرة المدروسة موضوع راهن يواكب التطورات الإقليمية، كما أن الانتماء الهوياتي للجزائر والمنطقة المغاربية يشكل دافعا ذاتيا آخر يضاف إلى الدوافع سابقة الذكر، والرغبة في التخصص في ميدان السياسة الخارجية مستقبلا إن شاء الله.

3/- أهداف الدراسة: هناك أهداف علمية وأهداف عملية نحاول اكتشافها من خلال هذه الدراسة:

أ/- الأهداف العلمية: يكمن الهدف العلمي لهذه الدراسة في كتابة مذكرة تضاف إلى مكتبة الكلية من خلال محاولة تفسير الأداء الخارجي الجزائري على المستوى المغاربي والعوامل الداخلية والشخصية والخارجية التي تؤثر فيه نظرا لقلة المراجع التي تهتم بهذا النوع من المواضيع.

ب/- الأهداف العملية: تكمن الأهداف العملية للموضوع في تحديد العلاقة بين عودة نشاط السياسة الخارجية الجزائرية منذ 1999 على المستوى الدولي والتحديات والصعوبات التي تواجه طموح استعادة دور الزعامة الإقليمية في الدائرة المغاربية بحكم الموقع الجغرافي الاستراتيجي والمكانة القارية التي تكتسيها زد إلى ذلك دورها في إرساء السلم والأمن في المنطقة ومكافحتها لظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وهو ما زاد من إثارة التساؤلات حول السياسة الخارجية الجزائرية المنتهجة اتجاه تونس والمملكة المغربية خاصة بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا والانكشاف الأمني الذي تشهده الحدود الجنوبية التي تتأثر بما يجري في منطقة الساحل الإفريقي من أزمات وتهديدات أمنية جديدة .

4/- إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الموضوع حول سياسة الجزائر الخارجية وتوجهها السياسي نحو الدولتين المجاورتين: تونس والمملكة المغربية، وانطلاقا من هنا يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية حول هذه الدراسة كالأتي:

♦ **إلى أي مدى يمكن رصد مستويات الاستمرارية والتغيير في سياسة الجزائر الخارجية تجاه تونس والمغرب منذ 1999؟**

ونورد تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية منها:

- ما هي السياسة الخارجية؟ ما هي خطواتها وأدواتها وسماتها ؟
- ما هي محددات السياق العام الذي تصنع فيه السياسة الخارجية الجزائرية : التاريخية، الداخلية والخارجية؟
- كيف يمكن تقييم أداء السياسة الخارجية الجزائرية تجاه تونس والمملكة المغربية؟
- ما هي أهم التحديات والمعوقات التي تعترض العلاقات الجزائرية التونسية والعلاقات الجزائر ية المغربية ؟

5/- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة أعلاه تمت صياغة الفرضيات التالية:

- تعمل السياسة الخارجية الجزائرية في علاقتها مع تونس والمغرب على مجموعة القيم التي تتبناها الدولة في تعاملاتها الخارجية مع بقية الدول الأخرى، وهي امتداد لمبادئ الثبات والاستمرارية والحياد واحترام المواثيق الدولية في الدبلوماسية الجزائرية.
- ساهمت مجموعة من الظروف الداخلية والشخصية والدولية في استعادة السياسة الخارجية الجزائرية من جديد لدورها الريادي في المنطقة المغاربية منذ 1999.
- تتأثر توجهات السياسة المغاربية للجزائر بالخلافات المزمنة في المنطقة (قضية الصحراء الغربية) أكثر من تأثرها بالتغيرات الظرفية (أحداث الربيع العربي في تونس).

6/- حدود الدراسة:

أ- الحدود المكانية: تركّز هذه الدراسة على العلاقة بين ثلاث دول مغاربية من خلال مناقشة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه تونس والمملكة المغربية.

ب- الحدود الزمانية: تمثلت الحدود الزمنية للدراسة في الفترة الممتدة من 1999 إلى وقتنا الحالي2017 .

ج- الحدود الموضوعية: ينصب المجال الموضوعي لهذه الدراسة على تفسير وتحليل المتغيرات الأساسية لموضوع السياسة الخارجية، وتم التركيز في هذا المجال على طبيعة ونوعية العلاقة بين كل من الجزائر من جهة وتونس والمملكة المغربية من جهة ثانية.

7/- أدبيات الدراسة:

بالنسبة للتنظير في ميدان السياسة الخارجية، فإن هناك ثراء علمي كبير، وا ٍسهامات كثيرة في هذا الميدان، أما الدراسات والبحوث الأكاديمية العربية حول السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه تونس والمملكة المغربية تكاد تكون قليلة جدا إن لم تكن منعدمة، لكن رغم ذلك تم الاستعانة ببعض المراجع نذكر منها:

- كتاب**الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وا ٍدارة الحرب الإثيوبية الإريترية** للمؤلف **محمد بوعشة** الصادر سنة 2004 : تطرق فيه إلى الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي الاريتري خلال رئاستها لمنظمة الوحدة الإفريقية، وتناولت هذا الدراسة نشاط السياسة الخارجية الجزائرية التي

تحركت لإنهاء الحرب الدائرة بين الطرفين بصفتها رئيسة المنظمة الوحدة الإفريقية، كما أشارت الدراسة إلى بعض العراقيل التي اعترضت الجهود الجزائرية المتمثلة في تخوف الدول المجاورة وخاصة المملكة المغربية على مصالحها جراء تزايد النفوذ الجزائري في المنطقة وعلى مستوى القارة تبعا لأي نجاح تحققه وساطتها.

- مذكرة ماجستير تحت عنوان "**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**" للباحث **العايب سليم** 2011/2010، وتطرقت هذه الدراسة إلى نشاط السياسة الخارجية الجزائرية إقليميا، والعمل تحت راية منظمة الإتحاد الإفريقي لتوجيه دبلوماسيتها ودعم قضايا لمغرب العربي والمساهمة في حلها، وعالجت هذه الدراسة محددات السياسة الخارجية الجزائرية المؤثرة والموجهة لصناع القرار في الدولة، وكذا سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وتطورها، وتناولت أيضا نشاطها في دعم حركات التحرر والتنافس الإقليمي مع المغرب لتزعم المنطقة، والمنحى الذي خاضته الدبلوماسية الجزائرية والجهود المبذولة من أجل إعادتها إلى المسار من خلال اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب سنة 1999، ودور السياسة الخارجية الجزائرية في دعم وا إنجاز مجلس السلم والأمن الإفريقي ومنظورها في مواجهة مشكلة الإرهاب ودعم قضية الصحراء الغربية.

- مذكرة ماجستير تحت عنوان : "**سياسة الجزائر المغاربية 1962-1995**" للطالب **بعزيز عز الدين**: تطرقت هذه الدراسة إلى دور السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول المغاربية (تونس، المملكة المغربية) على وجه التحديد منذ 1962 إلى غاية 1995، والتاريخ المشترك بينها والى المتغيرات المختلفة التي عرفها مسار هذه العلاقات مع اكتشاف عوامل التعاون وعوامل الصراع، كما تطرقت إلى التأكيد على الرابطة القوية التي تجمع العلاقات الجزائرية المغاربية والتي لم تخلو من التعارض السياسي، خصوصا مع المغرب، مع الإشارة إلى إنجازاتها في فض النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى الحرب.

- **ملتقى "السياسة الخارجية الجزائرية بين تطلعات الداخل وضغوطات الخارج : الأبعاد الإستراتيجية للسياسية الخارجية الجزائرية** " للدكتور **برقوق امحند** 2007،

تتمحور مداخلات هذا الملتقى حول أهمية الفضاء الجيوسياسي للسياسة الخارجية الجزائرية، وقد عرفت السياسية الخارجية الجزائرية تحولات من حقبة إلى أخرى، فقد ميزها في فترة الستينات والسبعينات البعد الإيديولوجي في إطار الاستقطاب الإستراتيجي العالمي شديد الحدة بين الشرق والغرب، وعرفت هذه المرحلة انفجار قضية الصحراء الغربية التي مثلت متغيرا جديدا يحكم السياسة الخارجية الجزائرية في مجالها المغاربي لموقفها الثابت بشأن هذه القضية ، وتناول أيضا دخول السياسية الخارجية الجزائرية في حالة من

اللإستقرار والركود سنوات التسعينات بفعل عوامل عديدة أهمها انتكاسة التحول الديمقراطي وانتشار ظاهرة الإرهاب، كما تم لتطرق فيه إلى مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي حافظت الجزائر عليها رغم التطورات والتغيرات التي حلت في النظام الدولي من حقبة إلى أخرى، ولعل أخطر هذه التطورات ما يعرفه المحيط الجيوسياسي للجزائر سواء المغاربي أو الساحلي الصحراوي في الوقت الراهن، إلا أن الجزائر لاتزال تصر على إدارة كل هذه التحولات والأزمات بنفس العقيدة والمبادئ التي أفرزتها مبادىء الثورة الجزائرية.

8/- الإطار المنهجي للدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** وهو منهج مناسب للدراسة لأنه يساعد على التطرق لنشأة السياسة الخارجية الجزائرية ورصد المسار التاريخي لها في علاقتها مع كل من تونس والمملكة المغربية.
- **المنهج المقارن :** وهو المنهج المناسب لمقارنة محددات السلوك الخارجي الجزائري تجاه كل من تونس والمغرب.

9/- صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة نذكر:

- محدودية الكتب والمراجع التي تطرقت لموضوع السياسة الخارجية الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بتوضيح دور المؤسسات قي صنع هذه السياسة.
- صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات والتقارير الميدانية في مراكز صنع القرار.
- طابع الغموض يغلب على العلاقات بين دول المنطقة رغم كثرة الأحداث والأزمات وهو ما يصعب من مهمة الباحثين في انجاز دراسات دقيقة في هذا المجال، خاصة وأنّ اختلاف التوجهات الإيديولوجية والسياسية للنظم والنخب أثر على طبيعة هذه العلاقات .

10/- تقسيم الدراسة:

لقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول:

وقد تضمن عرضا نظريا للسياسة الخارجية من حيث تحديد مفهومها وعلاقتها بمفاهيم مرتبطة بها، وتحديد مفهوم اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية، كما تم في هذا الفصل التطرق إلى سمات السياسة الخارجية التي تميزها عن باقي السياسات.

الفصل الثاني:

تطرقنا فيه لخلفية السياسة الخارجية الجزائرية التاريخية في علاقاتها مع الدول المغاربية ومحدداتها الداخلية والخارجية (الإقليمية والدولية)

الفصل الثالث:

تضمن هذا الفصل عرضا للعلاقات الجزائرية السياسية والاقتصادية والأمنية مع تونس والمملكة المغربية ودبلوماسيتها اتجاه هذه الدول، كما تطرقنا لبعض الجوانب التعاونية في المجالات السابقة بالإضافة إلى ذكر بعض المشاكل الحدودية وقضية الصحراء الغربية والتحولات التي طرأت على الساحة المغاربية وثورة الربيع العربي في تونس.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة السياسة الخارجية

تخضع عملية تحليل السياسة الخارجية لمستويات ثلاث: وصف، تحليل وتنبؤ وذلك نظرا لتعدد أطرها السياسية، الاقتصادية، الأمنية، الثقافية والاجتماعية واختلاف أبعادها وأولوياتها وأهدافها ومضمونها (سلمي، تعاوني، تكاملي، صراعي، عدواني، تدخلي...) الأمر الذي يفرض توخي التحليلات الأكثر دقة وقدرة على الإلمام بمجمل هذه الأبعاد والمستويات والمضامين وتبيان أكبر المتغيرات أثرا وتحكما في عملية صياغة وأداء سياسة خارجية لدولة ما.

ويظهر اقتراب الدور كمدخل تحليلي هام يعتمد على مجموعة قواعد وأدوات تحليلية ومفاهيمية تناسب هذا الموضوع، لذا سيركز هذا الفصل على تقديم الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة بدءا بتحديد مجموعة المفاهيم المرتبطة بالسياسة الخارجية مع تناول الخطوات المحددة لها وسماتها وسياقها وأهميتها ومكانة اقتراب الدور في توصيف السياسة الخارجية لمختلف الوحدات الدولية.

المبحث الأول: تحديد مفهوم السياسة الخارجية والمفاهيم المرتبطة بها

حظي موضوع السياسة الخارجية باهتمام بالغ من قبل الباحثين والمهتمين بشؤون السياسة الدولية لما له من صلة وثيقة بأحداث البيئة الخارجية، وتقتضي عملية تحديد المفهوم التركيز أيضا على مجموعة من المفاهيم المرتبطة به والتي لها أثر فعال في تشكيل المواقف الدولية وتوجيه مسار السياسة الخارجية والتي تتمثل في: الدبلوماسية، الإستراتيجية، العلاقات الدولية والسياسة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

رغم كثرة الكتابات حولها، لم تحظ السياسة الخارجية بتعريف شامل وجامع متفق عليه من قبل الباحثين والمعنيين بدراستها، لذلك تعددت تعاريف هذا المفهوم، فمن الباحثين من يعرفها تعريفا شديد العمومية لا يكاد يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات ومن أمثلة ذلك: **إدقار فورنس Edgar Furness** الذي يعرّفها بأنها:"**منهج العمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا، أو تحدث حاليا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل**"[1].

أما في كتاب **مارسيل ميرل Marcel Merle** للسياسة الخارجية فيقول **:" هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي معالجة مشاكل ما وراء الحدود، وهي عبارة عن برنامج عمل للتحرك يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والمصالح التي تسعى لتأمينها مستخدمة الوسائل والإجراءات التي تراها ضرورية"[2].**

ويعرف **حامد ربيع** السياسة الخارجية بأنها[3]: "**جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية أي أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أوالتعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي أطلق عليه اسم السياسة الخارجية**" وطبقا لهذا التعريف تنصرف السياسة الخارجية إلى (النشاط الخارجي) أو (الحركة الخارجية) للدولة أو غيرها من الوحدات.

---

[1]- ميلود ولد الصديق، **مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية** (عمان: مجمع الفحيص التجاري، ط1، 2017)، ص.18.

[2]- مارسيل ميرل، **السياسة الخارجية**، تر: خضر خضر (بيروت: سلسلة آفاق دولية، د.ت.ن)، ص.03

[3]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ط2، 2001)، ص.7.

وهناك من يرى أن السياسة الخارجية مرتبطة بالمصلحة الوطنية، العقلانية والقوة فيعرفها على أنها "**صناعة نمط عقلنة لخيارات الدولة الخارجية تجاه مجالات مصنفة حسب الأولويات النفعية والمصلحية**"[1].

ويرى **محمد فاضل زكي** أن السياسة الخارجية هي" **الخطط التي ترسم العلاقات الخارجية للدولة مع غيرها من الدول**" ويحددها **ناصف يوسف حتي** بسلوكية الدولة اتجاه محيطها الخارجي وقد تأخذ هذه السلوكية أشكالا مختلفة موجهة نحو دول أخرى أونحو وحدات في المحيط الخارجي عن غير الدول كالمنظمات الدولية أو حركات التحرر أو قضية معينة[2].

وقد ارتبطت عملية تحليل السياسة الخارجية بمنهجين في الدراسات السياسية المعاصرة، المنهج العلمي المقارن الذي يهتم بدراسة السياسة الخارجية المقارنة والتي تقوم عملية التحليل فيها على مقارنة المتغيرات التي تصنع السياسات، أو مقارنة السياسة الخارجية لمجموعة من الوحدات الدولية، ومنهج دراسة الحالة case study الذي يقوم على دراسة السياسة الخارجية لوحدة دولية ما مع التعمق في تناول قضاياها أو اتجاهاتها[3].

المطلب الثاني: مفهوم الدبلوماسية

الدبلوماسية Diplomatie مصطلح يوناني الأصل، معناه "الوثيقة المطوية" نسبة إلى الاسم اليوناني Diploma كانت تطلق آنذاك على جزء من الوثائق الرسمية التي كانت تصدر عن الرؤساء السياسيين للمدن التي كان يتكون منها المجتمع اليوناني القديم والتي كانت تمنح لأشخاص يترتب لهم بموجبها امتيازات خاصة، كانت تعقد لترتيب العلاقات مع الجاليات أو الجماعات الأجنبية الأخرى[4].

اختلف فقهاء القانون الدولي، خاصة الذين اهتموا بدراسة العلاقات الدبلوماسية في تحديد معنى الدبلوماسية، نذكر منهم **شار كالفو** "**Ch.calvo**" الذي عرفها في قاموسه الخاص بمصطلحات القانون الدولي بأنها: "**علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول أوهي بتعبير أبسط فن إجراء المفاوضات**"، وحددها

---

[1]- امحند برقوق، الأبعاد **الإستراتيجية السياسة الخارجية الجزائرية** (ملتقى السياسة الخارجية الجزائرية بين تطلعات الداخل وضغوطات الخارج، من تنظيم قسم العلوم السياسية لجامعة الصديق بن يحي، جيجل أيام 5-6 نوفمبر2007)، ص.10

[2]- ميلود ولد الصديق، **مرجع سابق**، ص.19.

[3]- لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، تر: محمد السيد سليم ومحمد بن أحمد مقتتى (الرياض: منشورات جامعة المالك سعود، 1989)، ص ص.4-9

[4]- هارولد نكليسون، **الدبلوماسية**، تر: محمد مختار الزقزوقي (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1957)، ص.1.

الأستاذ ريفييه بأنها: "**علم وفن تمثيل الدول أو إجراء المفاوضات**"، في حين عرفها الفقيه "**دي مارتينس**" بأنها**:" فن المفاوضات عن طريق ممثلين دبلوماسيين معتمدين لفض النزاعات بين الدول"**، وعرفها الدبلوماسي البريطاني **آرنيست ساتو Ernest Satow**"بأنّها: "**استعمال الكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة**".

تعتبر الدبلوماسية أداة للسياسة الخارجية، وهي الإدارة اليومية للعلاقات بين الدول[1]، وترتبط الدبلوماسية بالسياسة الخارجية ارتباطا وثيقا، فالدبلوماسية ليست فقط أداة تنفيذ السياسة الخارجية، بل أنها أيضا تساهم في تحضير وا ٍعداد السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها، ويحدث بعض التداخل بين مفهوم السياسة الخارجية والدبلوماسية لدرجة أن الدبلوماسية تستخدم أحيانا للدلالة على السياسة الخارجية لدولة ما دون تمييز بينهما فمثلا يرى " هانز مورغانتو" أنهما شيء واحد من منطلق أن الدبلوماسية تقوم بسياسة السياسة الخارجية وتنفيذها بالاشتراك مع وزارة الخارجية[2].

من هذا المنطلق فإن الدبلوماسية هي من أهم الوسائل السلمية لتحقيق السياسة الخارجية ذلك أنها النشاط الذي يمارسه رؤساء الدول والحكومات وا ٍدارة الشؤون الخارجية والوفود والبعثات الخاصة، ولكنها ليست الوسيلة الوحيدة فهناك أيضا مفهوم الإستراتيجية التي تعتبر الأداة الثانية للسياسة الخارجية في أوقات النزاعات والحروب.

المطلب الثالث: مفهوم الإستراتيجية

لقد تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم الإستراتيجية حيث تختلف في الصياغة إلا أنها تتفق على نفس المعنى وقبل إعطاء جملة من هذه التعريفات نعود إلى أصل هذه الكلمة.

اشتقت كلمة إستراتيجية Stratégie من الكلمة اليونانية ستراتيجوس Stratégos، وهي تعني قيادة الجيش، وهي جزء من العلوم العسكرية تهتم بالقيادة العامة للحرب وتنظيم الدفاع عن البلد، وبالتالي

[1]- أمين شلبي، **في الدبلوماسية المعاصرة** (القاهرة، عالم الكتب، ط1، 1997)، ص.19

[2]- عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل الموسى، **أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2005)، ص.21

فالإستراتيجية هي "فن الحرب"، خاصة فيما يتعلق بالتخطيط لتحركات القوة العسكرية والسفن الحربية وغيرها، وهي تعني أيضا التخطيط للنشاطات التجارية والسياسية وما إلى ذلك لفجأة العدو وخداعه[1].

يعرفها "**منتزبرغ**" و"**واترز**" بأنها: " **نمط أو نموذج معين يعبر عن تدفق مجموعة من القرارات أو التصرفات سواء كان هذا النمط نتاجا لإستراتيجيات مقصودة أو مخططة أو نتاجا لإستراتيجيات غير مقصودة أو غير مخططة أو طارئة**"[2]. كما يرى البعض أنها تحديد الأهداف والأغراض طويلة المدى للمؤسسة، و استخدمت الإستراتيجية في نظرية الألعاب والمباريات حيث تعرف بأنها:" **خطة لعب، أي تحديد وتخصيص للتصرفات وردود الأفعال التي تغطي كل الأحداث والمواقف الإستراتيجية المحتملة بين مؤسسة ما ومؤسسة منافسة، ومنتج ومورد، مؤسسة مستعدة للاستحواذ ومؤسسة مستهدفة، وزبون وبائع، صاحب عمل ومتقدم لوظيفة، مؤجر ومستأجر وهكذا**"[3].

ترتبط الإستراتيجية بالسياسة الخارجية من حيث كونها وسيلة لتحقيق السياسة الخارجية، وهي صياغة وتطبيق وتقويم القرارات التي من شأنها أن تمكن الدولة من وضع أهدافها موضع التنفيذ [4]، كما تختص الإستراتيجية في الجانب العسكري الذي يقوم على فن الإكراه بالقوة عادة ما تلجأ الحكومات لحسم قضية معنية بعد فشل الجانب الدبلوماسي السلمي في تحقيق الأهداف المرجوة في تلك القضية من قضايا السياسة الخارجية، وعليه فإن فعالية السياسة الخارجية لدولة ما مرتبطة بمدى فعالية البعد الإستراتيجي لها، وهي فن القوة للوصول إلى أهداف السياسة الخارجية، مع استخدام الوسائل التي لديها أفضل استخدام.

المطلب الرابع: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية والسياسة الدولية

غالبا ما يحصل نوع من التداخل بين موضوع السياسة الخارجية والعلاقات الدولية إذ ينصرف كليهما إلى البيئة الخارجية ويتعامل ويتفاعل مع وحداتها وعناصرها وبالتالي يصعب التمييز بينهما، إذ أن كلا منهما

---

[1]- محمد العيد ختيم،**إدارة الجودة الشاملة وا ستراتيجية المؤسسة** (مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2009)، ص.17.

[2]- نبيل محمد مرسي، **الإدارة الإستراتيجية تكوين وتنفيذ استراتجيات التنافس**(الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003)، ص.51.

[3]- **المرجع نفسه**، ص.52.

[4]- بطرس غالي، "السياسات الخارجية للدول الكبرى"، **المجلة المصرية للعلوم السياسية**، ع 18، سبتمبر 1962، ص.26.

يفسر بدلالة الأخر، مما يوحي أن السياسة الخارجية ماهي إلا علاقات دولية وا ن العلاقات الدولية في واقعها سياسة خارجية.[1]

إلا أن الواقع يشير عكس ذلك، فالتمييز بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية يبدو واضحا إذا ما حددنا موضوع كل منهما، صحيح أن البيئة الخارجية تمثل القاسم المشترك لكل منهما، إلا أن الآلية التي تعمل بها السياسة الخارجية تختلف عن تلك التي تعمل بها العلاقات الدولية.

يهتم علم العلاقات الدولية بتفسير الظواهر الدولية ومن ثم الكشف عن الحقيقة الكامنة فيها، بينما تهتم السياسات الخارجية باعتبارها برامج عمل بحقيقة الواقع الذي تعمل فيه هذه البرامج، فالمدرسة الأمريكية المعاصرة التي من بين مفكريها **هانس مورغانتو** لا ترى أبدا في عدم التمييز بينهما، لاعتقادها أن علم العلاقات الدولية علما نفيعا يستهدف الكشف عن حقيقة الظواهر الدولية بهدف وصفها في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية.

وعليه فإن العلاقات الدولية هي مجموع السياسات الخارجية للدولة، وبالتالي فهي أوسع وأشمل والسياسة الخارجية تحصر داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف خارجية محددة، أما العلاقات الدولية فهي خارج إقليم الدولة ولتحقيق أهداف عامة وشاملة، كما أن العلاقات الدولية مجالها أوسع لوجود عوامل وقوى مؤثرة أخرى، وهكذا يمكن القول أن علم العلاقات الدولية يعني بها هو كائن أما السياسة الخارجية فتعني بما يجب أن يكون أي أنها تسعى إلى أكبر قدر من الفاعلية، بتوفير كل العوامل المساعدة على ذلك[2].

أما السياسة الدولية فهي التفاعل السياسي الذي يتضمن نمط الصراع والتعاون في آن واحد، عندما تلتقي السياسات الخارجية للدول فإن التفاعل الناجم عنها يسمى السياسة الدولية، ويعرفها "**فرانكل**" بأنها: "**مجموع السياسات الخارجية للدول في تفاعلاتهم المتبادلة بالإضافة إلى تبادلاتهم مع المنظومة الدولية والجماعات الاجتماعية من غير الدول**"[3] ، وهذا يعني أن التفاعل السياسي يشمل جميع وحدات المجتمع الدولي وليس فقط الدول ومحصلة هذا التفاعل هو السياسة الدولية آلتي هي حاصل جمع السياسات الخارجية.

---

[1]- ميلود ولد الصديق، **مرجع سابق**، ص. 22

[2]- **المرجع نفسه** ، ص.23

[3]- قحطان الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية**(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص.439

ومن هذا التعريف نستنتج ثلاثة نقاط منها:

1- أن السياسة الخارجية هي عنصر من عناصر السياسة الدولية ولكن ليس بوصفها تعبيرا عن أهداف محلية وا ٍنما بوصفها نموذجا من نماذج السلوك السياسي.

2- إن السياسة الدولية تختصر تفاعل أكثر من مجموعة الدول المرتبطة بعلاقات إقليمية أو مواقف إستراتيجية.

3- إن السياسة الدولية لا تقتصر على مجرد العلاقات بين الدول فحسب، بل العلاقات بين مختلف أشكال التنظيمات غير الرسمية، طالما لهما صفة الدولية.

إن التميز بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية، هي أن السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية، والسياسة الدولية هي مجموع المبادئ المرتبطة بالنشاط الدولي[1].

[1]- أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية** (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2010)، ص.33

المبحث الثاني: اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم اقتراب الدور

يهتم اقتراب الدور كإطار نظري بدراسة السلوك بالتركيز على مفهوم أومتغير الدور في ميدان السياسة الخارجية، حيث صانع السياسة الخارجية يتخيل أو يفترض أن دولته ملزمة بتبني أو إنجاز بعض المهام على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي فهو يصور دول العالم وكأنها تلعب أدوارا أو وظائف مختلفة وفق طبيعة دوافع صراعية كانت أو تعاونية[1]. ومن أهم المداخل التي تشرح هذا الاقتراب التحليلي :

1) **المدخل الوظيفي:** وتفهم الأدوار على ضوئه على أنها التوقعات المعيارية المشتركة التي تصف وتفسر السلوكيات وفقا للحالات الذهنية التي يكونها الفرد من خلال المجموعة الاجتماعية.

2) **المدخل التفاعلي الرمزي:** يرتكز على أداء الفواعل الفردية وتطور الأدوار ومختلف المفاهيم المعرفية التي يدرك من خلالها الفاعلون أدوارهم ويفسرون بها سلوكياتهم.

3) **المدخل البنيوي:**يركّز على البنى المجتمعية التي تضم أشخاصا يتقاسمون نفس نماذج السلوك، وهذا ما يؤدي إلى الاهتمام بأدوار المجموعات الاجتماعية لا الأفراد.

4) **المدخل التنظيمي:** يركز على الأدوار ضمن النظم الاجتماعية والتي تتحدد وفقا للوضعية الاجتماعية للفرد داخل النظام.

5) **المدخل المعرفي:** يهتم بدراسة العلاقة بين توقعات الدور والسلوك من خلال الاهتمام بالظروف التي تؤثر في تحديد التوقعات وأداء السلوك الاجتماعي.

ومع النجاح الذي حققه الاقتراب في تحليل سلوكيات الفرد في الحياة الاجتماعية، حاول بعض الباحثين في علم السياسة استخدامه في تحليل الظواهر السياسية، حيث قام "**كال هولستي kal holsti**" بكتابة مقال عام 1970 بعنوانتطّورات الدور القومي في دراسة السياسة الخار جية" وأكد فيها على أن سلوك الدولة على المستوى الخارجي يحدده صانع السياسة الخارجية بناء على تحديد أدوار الدولة المرتبطة بمجموعة من العوامل والظروف[2]، ويكتسي اقتراب الدور أهمية بالغة في تحليل السياسات الخارجية لدول

[1]- سفيان صخري، "اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية"، ج1، **جريدة اليوم الجزائرية**، ع2774، 25مارس 2007، ص.8

[2]- **المرجع نفسه**، ص8 .

العالم الثالث نتيجة أن المفهوم يعد سيكولوجيا بالدرجة الأولى ويتعلق بالمنظومة الإدراكية والمعرفية لصانع السياسة الخارجية[1].

وهذا ما يتطابق مع مميزات صناعة السياسة الخارجية في دول العالم الثالث التي إنما هي نتاج تصورات وا ٍدراكات صانع القرار وليس نتاج منطق تشاركي يخضع لقواعد موضوعية[2]، خاصة عندما يتعلق الأمر بالسياسة الإقليمية للدول متوسطة القوة أو التي تمتلك مقومات السيطرة الإقليمية (الجزائر، مصر ، ...)، وهنا تظهر مقولة الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" حينما قال أتصور دائما أنه في هذه المنطقة هناك دور يتجول باحثا دون جدوى عن بطل يلعبه إننا نحن ونحن وحدنا بحكم وضعنا الذين يمكن أن نلعب هذا الدور[3].

المطلب الثاني: الأدوار ذات العلاقة بالشؤون الداخلية للدولة

اقتضى التطبيق العملي لاقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية طرح مجموعة من الأدوار التي تلعبها الدولة على مستوى النظام الإقليمي سواء الأدوار التي تفرضها الظروف أو الإمكانيات أو المكانة أي الأدوار التي ينبغي على الدولة أن تؤديها وتحصر فيها الأدوار ذات العلاقة بالشؤون الداخلية للدولة[4] التي تبرز في : دور المستقل النشيط ، صانع التنمية الداخلية ودور حامي السيادة.

1- المستقل النشيط Active Indepandent: يدور حول مفهوم الاستقلال الوطني من خلال تطبيق سياسة خارجية فعالة قائمة على خدمة المصالح الوطنية عن طريق إتباع برنامج نشيط وتنويع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع كافة الوحدات الدولية دون استثناء[5].

2- صانع التنمية الداخلية: يتبادر إلى ذهن صانع السياسة الخارجية أن دولة مسؤولة أو وظيفتها الأساسية هي التنمية الداخلية وألا تنغمس في الشؤون السياسة الدولية إلا وفق ما تقضيه حاجاتها التنموية.

---

[1]- عبد القادر دندان، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا** (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007)، ص.35.

[2]- بهجت قرني وعلي الدين هلال، **السياسات الخارجية للدول العربية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002)، ص.30.

[3]- محند برقوق، **تحليل السياسة الخارجية** (محاضرات قدمت لطلبة ماجستير العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2009/2008)، ص.16.

[4]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق**، ص.ص.48_49

[5]- **المرجع نفسه**، ص.50.

3- حامي السيادة: يعتقد صانع السياسة الخارجية أن وظيفته تنحصر في حماية دولته وضمان سلامة ترابها الوطني، من أي عدوان خارجي ويرتبط عادة هذا الدور بالدول التي تعيش حالة لا استقرار وفقدان الإحساس بالأمن.

المطلب الثالث: الأدوار الإقليمية

ترتبط بمجموع الأدوار التي تؤديها الدولة على الصعيد الإقليمي سواء في تعاملها مع النظام الإقليمي ككل أو في تعاملها الثنائي مع دول الإقليم كل على حدى والتي تتمثل في:

1- الحليف المخلص: faith fullally: يلتزم صانع السياسة الخارجية بتأييد مطلق لسياسات دولة أخرى داخل الإقليم الذي تنتمي إليه الدولة سواء السياسات الداخلية أو الخارجية ومن هنا يصبح حليفا مخلصا.

2- الزعيم أو القائد الإقليمي egional leader: يحكم القوة المادية أو ثقل ومصداقية الدولة على المستوى الخارجي مقارنة مع بقية الدول الأخرى التي تنتمي إلى المنطقة نفسها.

3- المدافع الإقليمي regional protector: يشعر صانع السياسة الخارجية بمسؤولية دولته في حماية المنطقة التي توجد فها دولته من أي عدوان خارجي يمكن أن تتعرض له، ومجاله يقتصر على منطقة جغرافية محددة[1].

4- قائد التكامل الإقليمي: يتصور صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة عن توحيد مجموعة الدول التابعة للإقليم الذي تتواجد فيه الدولة في شكل دولة واحدة من أمثلة ذلك:دور بروسيا قبل إنشاء دولة ألمانيا، ودور مصر في الفترة الناصرية.[2]

5- نموذج الهيمنة الإقليمية: régional hégémon:[3] ينسب هذا النموذج إلى دفيد مايرز" الذي يتناول مفهوم الهيمنة الإقليمية ويحدد خمس أدوار :

أ- المهيمن الإقليمي: regional hegmonos: تمتلك هنا الدولة قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي بحيث يصبح تابعا لها توجهه كما تشاء.

---

[1]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسية الخارجية، مرجع سابق**، ص.53.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.54

[3]- عبد القادر دندان، **مرجع سابق**، ص.ص.37-40

ب- المتطلع إلى الهيمنةaspiring hegmonos: في هذه الحالة نجد أن الدولة تسعى إلى امتلاك قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي.

ج- المهيمن المحتمل patential hegmonos: هو الوحدة التي لها القدرة على السيطرة على الإقليم الذي تتواجد فيه مستقبلا وذلك بالتغلب على جيرانه من القوى الإقليمية الكبرى مع ضرورة توافر إدراك قوي بنفسها كقوة إقليمية كما يفترض هولستي.

ت- المساوم bargaine: وهو الفاعل الثاني في النظام الإقليمي المعرض للهيمنة، وهي دولة تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدول المهيمنة أو الطامحة للهيمنة.

ح- الموازن: يتمثل دور الدولة أو عدد من الدول هنا في احتلالها منطقة وسطى من دائرة الهيمنة، فهي فاعلة لكن محايدة وهي عرضة للإغراء المستمر من الطرفين للإحتواء أو التحالف.

كما يتسم دور الدولة ببعض الخصائص الجوهرية لابد من مراعاتها بعين الإعتبار:[1]

1- أن الدور ليس مجرد تصور يقدمه صانع السياسة الخارجية بل يرتبط أساسا بتجسيده على أرض الواقع عن طريق الممارسة.

2- من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور واحد في آن واحد وهذا مرتبط بمدى وحجم تأثيرها.

3- أن يرتبط دور الدولة بالمستوى الذي توجد فيه (إقليمي، عالمي).

4- يجب اهتمام الدولة بالدور الخارجي بانعكاس هذا الدور الإيجابي على الأمن القومي للدولة بمعناه الشامل.

المطلب الرابع: الأدوار المرتبطة بدولة المبادئ والسلام

تتبنى الدولة في سياستها الخارجية مجموعة من الأدوار المتعلقة بتحقيق مبادئ سامية مكرسة للسلام العالمي و لخدمة الإنسانية ونجد منها:[2]

[1]- محمد السيد سليم، "**ثورة يوليو والدور الخارجي المصري**"، **السياسة الدولية**،ع.164، يوليو 2002، ص.17

[2]- سفيان صخري، **مرجع سابق**، ص.11

1/ المعادي للاستعمار ومؤيد لحركات التحرر leberation supporter: تشعر الدول التي عانت من تجربة استعمارية قاسية أو خاضت حربا من أجل التحرر تشعر عادة بمسؤولية تجاه الشعوب المستعمرة، فنقوم بتقديم مساعدات ذات طبيعة غير محددة لحركات التحرر وتأييدها معنويا دون التزام رسمي واضح.

2/ الوسيط mediator: إن وزن ومصداقية بعض الدول على المستوى الإقليمي أو الدولي يؤهلها للقيام بدور الوساطة والتوفيق بين الوحدات الدولية المتنازعة.

3/ صانع السلام peace maker: تشعر الدولة بأنه يقع على عاتقها مسؤولية مثالية اتجاه العالم الخارجي تتمثل في دعم وا إرساء السلام[1].

4/ القائد التنموي (المساعد على التنمية)devoloper : في هذه الحالة صانع السياسة الخارجية يتصور وجود مسؤولية تقع على عاتق الدولة تتمثل في مساعدة الدول المتخلفة على تحقيق التنمية[2].

5/ الموازن الدولي balancer international: في هذا الدور يتصور صانع السياسة الخارجية أن لدولته مسؤولية في حفظ التوازن القائم على المستوى الإقليمي أوالدولي وهذا الدور لا يترتب عليه مسؤولية إلا عندما يتهدد التوزان.

[1] - محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص.31

[2] - **المرجع نفسه**، ص.52

المبحث الثالث: خطوات السياسة الخارجية:

يتطلب تحليل السياسة الخارجية جملة من الخطوات تكون في شكل مسار يتحدد من خلاله وبشكل ترتيبي التفسير الدقيق لعملية وأداء السياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية هي في النهاية محصلة جملة من المتغيرات الهيكلية والنفسية والمادية يظهر أثرها في إدراكات صانع السياسة الخارجية وفي سلوكيات يقوم بتنفيذها، لذا فمسار السياسة الخارجية وفق اقتراب الدور ينطوي على ثلاث مراحل: أولها تحديد المتغيرات التي تضبط السياسة الخارجية لدولة ما وفهم كيفية تأثيرها وتعرف هذه الخطوة بسياق السياسة الخارجية، ثانيتها هيكل صنع السياسة الخارجية والأهداف والأدوار المراد تحقيقها ويعرف بتوجه السياسة الخارجية، ثالثها دراسة سلوك السياسة الخارجية بما يتضمنه من طبيعة العلاقات السلوكيات والأدوار التي يستخدمها من يقوم بتنفيذ السياسة الخارجية.

المطلب الأول: سياق السياسة الخارجية

يتأثر صانع السياسة الخارجية بمجموعة من العوامل والظروف تتحكم في تصور قائمة الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الدولة على المستوى الإقليمي أو الدولي فحسب "وولفرز" السلوك السياسي الخارجي هو في الأخير محصلة ضغوطات نابعة من البيئة، وهذه الضغوطات والعوامل والظروف والحوافز والنابعة من مصادر عديدة بعضها موضوعي، داخلية/خارجية، و بعضها معنوي: تاريخية/ قيمية تعرف بسياق السياسة الخارجية.[1]

أول هذا المصادر **المتغيرات المتعلقة بالبيئة الداخلية،** فالسياسة الخارجية إنما هي انعكاس للبيئة الداخلية، بما تشمله من إمكانيات متاحة وقدرات كامنة وروابط فاعلة، ثاني هذه المصادر ما يتعلق **بالبيئة الدولية** بما تتيحه من فرص وما تفرضه من ضغوطات، تهديدات والتزامات، وما تقرره من مكانة للدولة في هيكل النظام الدولي، ثالث هذه المصادر يرتبط **بالتاريخ السياسي للدولة،** فالسياسة الخارجية تتعامل باستمرار مع التاريخ في جوارها مع هذا أو ذاك، مع هذه الظاهرة أو تلك[2] وآخر هذه المصادر ما يشمله **السياق القيمي من مبادئ تتبناها الدولة** وأعراف يفرضها النسق ألعقيدي الوطني كقواعد تكون بمثابة الضابط الذي يوجه السياسة الخارجية للدولة والذي تكتسب من خلاله سمعتها ومصداقيتها.

[1]- محمد شلبي، **اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية**(محاضرات قدمت لطلبة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2009)

[2]- محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الجيل، 1999)، ص.128

فالسياسة الخارجية تقوم على تفاعل مجمل المتغيرات البيئية على اختلافها والتي ترتبط من ناحية بإدراكات صانع السياسة الخارجية لحجم وكيفية تأثيرها، وبدرجة تأثيرها على سلوك وأداء السياسة الخارجية حين تنفيذها من ناحية أخرى، فالسياق يحدد الوضعية الذي يتخذ في إطارها عملية صياغة وأداء السياسة الخارجية، ويقدم لنا تقنية لقياس النجاح والفشل الذي يكشف عملية السياسة الخارجية لدولة ما فهو ينتج أثرها بشكل تفاعلي حركي.

المطلب الثاني: توجه السياسة الخارجية

يعتبر إدراك الدور عبارة عن خريطة طريق يتبعها صانع السياسة الخارجية أثناء التعامل مع الملفات الخارجية[1] فالعملية الإدر اكية مرتبطة بشخص صانع السياسة الخارجية بما يشمله من بيئة نفسية يعبر عنها في الصور والإدراكات والنسق العقيدي وبما تقتضيه مكانته في إطار هيكل صناعة السياسة الخارجية وأداؤها.[2]

إن تحليل عملية إدراك الدور أو ما يصطلح عليه بتوجه السياسة الخارجية أثناء التعامل يقتضي الاهتمام بالمتغيرات الهيكلية من بينها البيئة المؤسساتية وهيكل صناعة السياسة الخارجية، وتحديد طبيعة صانع السياسة الخارجية، حيث أن صانع السياسة الخارجية في الأنظمة الشمولية ذات النهج غير الديمقراطي ترتبط بشخصه جميع المحاور العملية نظرا لما تحمله طبيعة النظام السياسي ومكانة السياسة الخارجية باعتبارها من صلاحيات الرئيس دستوريا ووظيفيا[3].

هذه الأدوات تكوّن خريطة معرفية وهي مجموعة توقعاته للعلاقة بين المسالك والنتائج أي بين الحوافز البيئية وبين سلوكيات السياسة الخارجية سواء من خلال إعادة إنشاء البيئة، أو بالرد على الحوافز النابعة منها[4]، وتظهر مخرجات عملية إدراك الدور منهجيا في تحديد المصالح والأهداف وترتيب الأوليات في سياسة الدولة على المستوى الخارجي حيث نجد أن المصلحة الوطنية كما هي مدركة في ذهن صانع السياسة الخارجية هي القيمة المركزية المعرفة لمجموع المصالح الأخرى والأهداف، والمحددة لطبيعة الأدوار

[1]- سفيان صخري، **مرجع سابق**، ص.8

[2]- محمد السيد سليم، **التحليل السياسي الناصري**، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،1983) ص.ص.13-14.

[3]- محند برقوق، **الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية، مرجع سابق**، ص.27

[4]- محمد السيد سليم، **التحليل السياسي الناصري، مرجع سابق**، ص.27

وفقا للمسؤوليات التي حظيت بالشرعية والمتطلبات المرتبطة بالموقف أو المجال الذي توجه نحوه السياسة الخارجية[1].

تبرز مخرجات العملية الإدراكية بالأساس في الأدوار نظرا لأنها المتغير الوسيط الذي يربط بين عملية إدراك الدور وأداء الدور المرتبط بالسلوك، فالدور الذي تؤديه الدولة يتحدد وفق قاعدتين.

1/- الدور المعلن من قبل الدولة declatory role:

يشير إلى الهدف الذي تصبو إليه الدولة، إذ نجد أن محور التحرك المعلن في سياسة الدولة الخارجية يتضمن التقدير الذاتي للدولة لوضعها ومكانتها، ويحدد نيات الدولة في أن تكون قائدة أو تابعة في النسق الدولي تبعا لدرجة انخراطها فيه .

2/- الدور المنسوب إلى الدولة من قبل الآخرين aspired role:

يرتبط بسمعة الدولة وبما تعتقده الحكومات الأخرى بشأن مكانة وموضع هذه الدولة، فإصباغ أدوار معينة لدولة ما يدل على قبول الأعضاء الآخرين بهذه الأدوار والذي يضفي الشرعية عليها مما سبق يمكن القول أن تلك القاعدتين تشتركان في ارتباط كليهما بالأفكار والذي يحدد بما هو أكبر من القوة والوضعية والمكانة.

المطلب الثالث: سلوك السياسة الخارجية

يحدد أداء الدور أو ما يعرف بسلوك السياسة الخارجية في مجموع القرارات والمواقف والأفعال الحكومية التي يشملها السلوك السياسي الخارجي للحكومات ويتضمن أنماط المواقف والقرارات والوظائف والالتزامات نحو الوحدات الدولية الأخرى. وبناءا على ما سبق يمكن القول أن سلوك السياسة الخارجية هو مجموعة الأنشطة المتعلقة بالتطبيق الفعلي لهذه السياسة. ويتطلب تنفيذ أهداف واستراتيجيات السياسة الخارجية أو مجرد التعامل مع وحدات النسق الدولي مجموع السلوكيات والمواقف والتصريحات التي تصدر من طرف أشخاص حكوميون مخولون بالتصرف باسم الوحدة الدولية موجهة إلى الوحدات الدولية الأخرى، من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية[2].

---

[1]- محند برقوق، **تحليل السياسة الخارجية**،(محاضرات قدمت لطلبة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2009/2008)،ص.02

[2]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق**، ص.58

كما أن دراسة أداء الدور تعتمد في عملية تحليلها على مؤشرات لقياسها ودلائل توضيحها حيث يتطلب معرفة طبيعة التصرف والوسيلة والأداة المستخدمة في أداء مضمونه فمضمون السلوك السياسي يحمل وجهين أحدهم تعاوني والآخر صراعي.

1/- السلوك التعاوني:

يحمل طبيعة تكاملية سليمة تتحدد من خلال الأقوال والأفعال وتتطلب مجموعة من الأدوات السلمية الإيجابية في حل النزاعات وفض الخلافات بالوسائل السلمية من حوار، تفاوض الوحدة بين الدولتين.

2/- السلوك الصراعي:

يحمل طبيعة عدوانية تهدف إلى الهيمنة و السيطرة التي تكون نتاج طلب مصلحة أو استرداد حق استلب أو ذو مفهوم توسعي يرتبط بنمط التدخلات والتفاعلات الناتجة من وحدات أخرى سلبية كانت وايجابية، فكلما عبر السلوك عن ذات التوجه وأكد ذات المعنى زادت قدرة الدولة على التفسير والتصرف لمبدأ المعاملة بالمثل، وكلما كان السلوك غامضا يحتمل من انعدام القدرة على تكييف السلوك مما يؤدي إلى تجاهله.

وينطوي مفهوم الأداء في السياسة الخارجية على بعدين رئيسيين: الإستقلالية المبادرة / رد الفعل" وشكل الأداء المتمثل في الاستقلالية الداخلية للسياسة الخارجية "جماعي/ فردي[1]، ويحتل أداء الدور مكانة هامة في تحليل السياسة الخارجية باعتباره الإطار الواقعي أو العمل الذي يمكن من معرفة مدى تطابق بين ما هو معلن وما هو موجود، وكذلك مدى مراعاة صانع السياسة الخارجية وتأثره من عدمه بالحوافز أو المعوقات التي تطرحها البيئة، أضف إلى ذلك التأكد من واقعية الأهداف المسطرة خصوصا في ما يتعلق باتساقها للإمكانيات المتاحة.

[1]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق**، ص.ص84-85.

المبحث الرابع: سمات السياسة الخارجية

في هذا المبحث سنركز على مجموعة من السمات الرئيسية للسياسة الخارجية: أهمية السياسة الخارجية في محيط السياسة العامة للوحدة الدولية ، أولوية السياسة الخارجية على السياسة الداخلية في المحيطين الخارجي والداخلي لتلك السياسة والأدوات المستخدمة في تنفيذ السياسة الخارجية ودرجات الاستقرار والتغير في السياسة الخارجية.

المطلب الأول: أهمية السياسة الخارجية

تعتبر السياسة الخارجية أحد العناصر الرئيسية المكونة لسياسة الدولة فهي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأهداف الوطنية والكيان الإقليمي للدولة، ومن ثم فهي تحتل موقعا مركزيا في السياسة العامة، وبالنسبة لبعض الوحدات تعتبر السياسة الخارجية الأداة الرئيسية لتحقيق أهداف السياسة العامة، بينما تحتل السياسة الخارجية مكانة هامشية في تحقيق أهداف السياسة العامة لبعض الوحدات الأخرى، وبصفك عامه تحتل السياسة الخارجية موقعا مركزيا في السياسة العامة للوحدة الدولية في الحالات التالية:

أولا: أن تلعب السياسة الخارجية **وظيفة تنموية** وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في إضفاء مكانة دولية معينة على الوحدة الدولية مما يدفع بالوحدات الأخرى إلى التنافس لإعطائها المساعدات الاقتصادية للاستفادة من المكانة الدولية لتلك الوحدة وقد لعبت السياسة الخارجية مثل هذا الدور في السياسة المصرية في الفترة الناصرية، كذلك لعبت السياسة الخارجية دورا تنمويا اقتصاديا في السياسة الخارجية الأندونيسية منذ استقلال اندونيسيا[1] .

ثانيا: أن تلعب السياسة الخارجية دورا في **تدعيم الاستقلال السياسي للدولة** ومن ذلك إتباع بعض دول العالم الثالث لسياسة عدم الانحياز في إطار الحركة الدولية اللامنحازة وذلك من أجل مواجهة نفوذ القوتين العظميين وحماية استقلال تلك الدولة.

ثالثا- أن تلعب السياسة الخارجية دورا في **تأمين المصالح الخارجية**، ومن ذلك الدور الذي لعبته السياسة الخارجية السوفياتية في الشرق الأوسط في الخمسينيات لكسر الحصار الغربي على الاتحاد السوفياتي، أو الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الأمريكية من خلال خلق المناخ الملازم لازدهار الاستثمارات الأمريكية في الخارج .

---

[1]- محمد السيد سليم، **التحليل السياسي الناصري، مرجع سابق**، ص. ص.164-165

رابعا: أن تلعب السياسة الخارجية دورا في **تحقيق التكامل القومي أو الاستقرار** ويتحقق ذلك عادة من خلال لجوء صانع السياسة الخارجية إلى التركيز على العدو الخارجي أو افتعال مشكلة دولية، مما يؤدي إلى التفاف أفراد الشعب حول صانع الخارجية في وجه العدو الخارجي، وهو الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الاسرائيلية اتجاه العرب في ضمان التكامل القومي للمجتمع الاسرائيلي ووقف نزيف الهجرة المضادة.

وفي الأخير، أن تلعب السياسة الخارجية **دورا سياسيا داخليا** في تدعيم سلطة صانع السياسة الخارجية وا ٍضفاء الشرعية على سلطته الداخلية وبصفة عامة تلعب السياسة الخارجية دورا حيويا في تأكيد مشروعية سلطة القائد السياسي وزيادة شعبيته، وكذلك يلجأ بعض القادة إلى تنشيط دوره السياسي الخارجي لإعطاء الانطباع لدى الر أي العام الداخلي بقدرتهم على الإنجاز واكتساب احترام العالم[1].

المطلب الثاني: أولوية السياسة الخارجية على السياسة الداخلية

تقوم هذه الأطروحة بتشديد الرؤية على خضوع السياسة الداخلية للسياسة الخارجية، حيث تنطلق الحالة الأولى من الحالة التي تكون فيها الضغوظ ذات الأصل الخارجي أكثر قوة من المطالب ذات الأصل الداخلي، وفي حالة النزاع بين هذه وتلك، فإنه لا بد من التضحية بالثانية لحساب الأولى. أما الحالة الثانية تكون فيها الضغوط الخارجية قوية جدا بحيث تجتاح كل حقل السياسة الداخلية وتجعل من هذا الأخير مجرد تابع.

1/- وجهه نظر الجغرافية السياسية:

يحاول هذا المدخل تفسير السياسة بالجغرافية، ويعتبر أن التكيفات الطبيعية والموقع الجيوسياسي هي التي تفرض على الدولة سلوكا سياسيا معينا ونذكر على سبيل المثال: اليابان تعد من بين أكبر القوى الصناعية والتكنولوجيا في العالم بالرغم من النقص الذي تعاني منه أوضاعها في الموارد الطبيعية، وكانت العربية السعودية وليبيا قبل سنوات صحراء وقوى هامشية لو لم يقم خبراء من أصل أجنبي بإكتشاف منابع البترول فيها.

[1] - محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق**، ص.80

2/- نظريات التبعية:

تركز هذه النظريات على الدول التي لا تقاوم الضغوط الخارجية التي قد تثقل ليس فقط على السياسة الخارجية وا ٍنما أيضا على السياسة الداخلية ، إن البرهان يرتكز على الحالة النامية التي تظهر في حالة خضوعها الكلي للسوق العالمية والمساعدة الخارجية في وضع تبعية، أي توجد رسميا في وضع المساعدة بالنسبة للجماعة الدولية. إن ظواهر التداخل تخفي غالبا حالات تبعية بنيوية أو ظرفية.

وبما أن الاهتمام بضمان التوازنات الخارجية يخلق سلسة من الموجبات التي تهدد الخيارات اللازم انجازها في القطاعات الرئيسية للسياسة الداخلية فإن السياسة الداخلية ستجد نفسها إذن مسيطر عليها قبل السياسة الخارجية.[1]

المطلب الثالث: أدوات السياسة الخارجية

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات والمهارات المناسبة التي تحقق تلك الأهداف، وتنصرف أدوات السياسة الخارجية إلى تلك الموارد الاقتصادية والمهارات البشرية المستعملة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، ويتحدد دور هذه الأخيرة في تطبيقه سواء من حيث مدى توافرها أو توافقها وطبيعة السلوك المؤدى، و يحصر "هيرمان" أدوات السياسة الخارجية في الأدوات التالية:[2]

1/- الأدوات الدبلوماسية: تشمل البعثات الدبلوماسية، درجة التمثيل الدبلوماسي تبادل الزيارات، التفاوض، التعاون الدبلوماسي وهي شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات، وغيرها من وسائل الاتصال الدولي.

2/- **الأدوات الاقتصادية:** تشمل الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لأي وحدات دولية أخرى، تشمل المساعدات، المعونات، المعاملات التجارية، الحماية التجارية، المقاطعة الاقتصادية.

3/- الأدوات العسكرية: تشمل مجموع القدرات العسكرية بما فيها إنشاء قوات مسلحة تدريبها، توزيعها استعمالها أو التهديد باستعمالها الردع، التعاون العسكري أو عقد المخالفات العسكرية.

4/-الأدوات الإستخبار اتية والأمنية: يقصد بها التجسس، مكافحة التجسس، التخريب وجمع بيانات تتعلق بقدرات وخطط ونوايا وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى.

---

[1] - مارسيل ميرل، **مرجع سابق**، ص.ص.169-170

[2] - محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق**، ص.91

5/- الأدوات الرمزية: تشمل مجموعة من الأدوات الدعائية والإيديولوجية والثقافية والتي تستهدف بصورة أساسية نخبة المجتمع وبصورة ثانوية المجتمع ككل وهي تتضمن محاولة التأثير على أفكار الآخرين (المهرجانات، إقامة العروض الثقافية...)

6/- الأدوات العلمية والتكنولوجية: يقصد بها المهارات والموارد التي تنطوي على استعمال المعرفة العلمية، تشمل التبادل العلمي، المساعدة الفنية، منح تربصات للطلبة وللموظفين، تكوين إطارات...

7/- أدوات السياسة الداخلية: تنصرف إلى تلك المهارات التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية بشأن التعامل مع قضايا السياسة الخارجية والتي تأخذ الطابع الغير الرسمي للدولة من خلال الفعاليات الوطنية من هيئات مجتمع مدني، أحزاب، تنظيمات جماهيرية، حيث تقوم بالتعبير عن مطالب وأراء النظام السياسي دون قيود.

8/- الموارد الطبيعية (الأدوات الطبيعية): نعني بها جميع الموارد المتاحة للمجتمع، و التي تكون هبة خالصة من هبات الله وليس للإنسان دخل في وجودها، وقد تستعمل كأداة من أدوات السياسة الخارجية، ومن أمثلة هذه الاستعمالات، حظر تصدير البترول العربي إلى بعض الدول الغربية سنة 1973م، وعرض الرئيس أنور السادات بتحويل بعض مياه النيل إلى إسرائيل سنة 1980.[1]

إن طبيعة الأدوات المستخدمة تتفاوت طبقا لمراحل عملية السياسة الخارجية فمن المتصور أن تستعمل الدولة أدوات معينة في مرحلة جمع البيانات (كالأدوات الإستخباراتية)، ولكنها تلجأ إلى أدوات أخرى حين تطبق السياسة الناشئة عن جمع تلك المعلومات كالمهارات الدبلوماسية والقدرات العسكرية).

المطلب الرابع: الإستمرار والتغير في السياسة الخارجية

الحياة السياسية هي أساسا غير مستقرة، فعلى المستوى الداخلي يكون تطورها مرتبط بالتناوب الديمقراطي، أو الانقلاب أو التوازن، وعلى المستوى الخارجي، فإن دولا معنية تستطيع الانتقال من معسكر لآخر، أو اللجوء إلى الحياد أو عدم الإنحياز، أو الخروج من عزلتها كي تلتزم نهائيا في هذا المعسكر أو ذاك.[2]

[1] - محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق**، ص.94

[2] - مارسيل ميرل، **مرجع سابق**، ص.182

يعد موضوع التغير والاستمرار في السياسة الخارجية من السمات المهمة التي تميز السياسة الخارجية عن غيرها من السياسات، ويميز "شارلز هيرمان" بين أربعة أشكال من التغير في السياسة الخارجية[1]

1- التغير التكيفي: يقصد به تغير في مستوى الإهتمام الموجه إلى قضية معينة مع استمرار بقاء السياسة في أهدافها والأدوات السياسية كما هي، وهذا الشكل من التغير لايعد تغيرا في السياسة.

2- التغير في الأهداف: يشير إلى تغير أهداف السياسة الخارجية ذاتها وليس مجرد تغير الأدوات.

3- التغير البرنامجي: ينصرف إلى تغير في أدوات السياسة الخارجية، ومن ذلك تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض وليس عن طريق القوة العسكرية مع استمرار الأهداف ويعتبر هذين الشكلين من التغير هي التي يمكن أن تضف في إطار التغير في السياسة الخارجية.

4- التغير في توجهات السياسة الخارجية: هو أكثر أشكال التغير تطرفا، وهو ينصرف إلى تغير التوجه العام للسياسة الخارجية بما في ذلك تغير الادوات والاستراتجيات والأهداف. وهذا الشكل من أشكال التغير في السياسة الخارجية نادر الحدوث فمعظم أشكال التغير تحدث في إطار الشكل الثاني والثالث من التغير في السياسة الخارجية، أي بالمعنى المشار إليه في الشكل الرابع أن التغير في السياسة الخارجية لا يحدث بشكل مفاجئ، وا ٍنما بشكل تدريجي، ويقصد بالطابع التدريجي للتغير في السياسة الخارجية، لا ينفي إمكانية حدوث تحول جذري في السياسة الخارجية.

وتعني بذلك انتهاء نمط من السياسة الخارجية، وا ٍحلاله بنمط جديد من التوجهات والسياسات ونذكر على سبيل المثال حالات التغير الجذري في السياسة الخارجية للدول المحور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية: الحالة الألمانية واليابانية والايطالية.[2]

وفي إطار الاستمرار والتغير تتميز المواقف التي تتخذ في إطارها قرارات السياسة الخارجية بالتعقيد و عدم الاستقرار وينجم عن ذلك صعوبة إجراء التنبؤ والسيطرة على النتائج، ولا تكون واضحة إلا في حالة تأثير مقتضيات الموقف على وحدات صنع القرار في مكان وزمان معينين.[3]

[1]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص.100

[2]- **المرجع نفسه**، ص.100-101

[3]- أحمد النعيمي، **مرجع سابق**، ص.161

ختاما لهذا الفصل، يمكن فهم ظاهرة السياسة الخارجية من خلال دراسة سماتها، وتنحصر تلك السمات في عدة أبعاد، أولها أهمية السياسة الخارجية بالنسبة للوحدة الدولية، وبناء الشرعية السياسية، وصياغة برنامج سياسة خارجية يتلاءم مع القدرات المتاحة، اما ثاني تلك الأبعاد فهو مدى أولوية السياسة الخارجية على السياسة الداخلية سواء فيما يتعلق بدرجة المبادرة أو رد الفعل، أو مدى استقلالها عن القوى الإجتماعية الداخلية، ومن ناحية ثالثة فإن تنفيذ السياسة الخارجية يتطلب توظيف أدوات معينة سابقة الذكر، وهذه الأدوات هي التي تطبع السياسة بطابع معين، أما البعد الخامس فإن السياسة الخارجية تتغير بشكل تدريجي، إذ أنها تتضمن ارتباطات خارجية قد يصعب تغييرها بشكل مفاجئ وهو ما لا يتم إلا في حالات نادرة ومحدودة جدا.

وتبرز أهمية الإطار النظري في مسألتين تتعلق الأولى بالتبرير النظري للدراسة بما يبعد التحليل العشوائي سواء فيما تعلق ببناء الدراسة أو كيفية التعامل مع المعطيات المتاحة وتنظيمها وترتيبها وتوظيفها بالشكل الذي يمكن من الوصول إلى حقائق موضوعية عن الموضوع محل الدراسة. أما المسألة الثانية فتتعلق بأن اقتراب الدور له أهمية كبيرة في مناهج تحليل السياسية الخارجية، ويساهم بشكل من الأشكال في فهم وتفسير عملية صياغة وأداء وتوجه السياسة الخارجية وهو ما ستحاول هذه الدراسة تطبيقه على الدور الجزائري في المنطقة المغاربيى تجاه تونس والمغرب من خلال الفصل الثاني والثالث.

الفصل الثاني

السياق العام لتحليل السياسة الخارجية الجزائرية

يلعب السياق الداخلي يحتوي عملية صياغة السياسة الخارجية دورا هاما في تحديد أنماط الأداء الخارجي للوحدة السياسية، كما تمثل قصد صناع السياسة الخارجية وإدراكاتهم للمواقف المختلفة، ومكانتهم في النظام الدولي أدوارا معتبرة في تقرير سلوكيات بلدانهم الخارجية، لذلك ينبغي النظر إليها على أنها حصيلة عوامل تاريخية وجغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإدراكية، محلّية وإقليمية ودولية.

تبعا لما سبق يمكن التطرق إلى هذه العوامل انطلاقا من دراسة السياق التاريخي الذي يمكن من حصر التفاعلات الّتي كان لها الأثر في عملية صياغة السياسة الخارجية الجزائرية، ويليه السياق الداخلي المتعلق بالخصائص القومية للوحدة السياسية و التوجهات الشخصية من خلال تحليل توجهات شخصية الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في مجال السياسة الخارجية الجزائرية ، لننتهي بالسياق الدولي الذي يشكل الحيز أو الفضاء الّتي تدور فيه الأحداث المتعلّقة بالعالم الخارجي للدولة.

المبحث الأول: الإطار التاريخي

تعتبر السياسة الخارجية الجزائرية امتداداً لمبادئ السياسة الداخلية الّتي سطّرتها ثورة نوفمبر المجيدة فهي تعمل على خدمة المصالح العليا للشعب الجزائري، بحيث تسعى من خلالها إلى تجسيد طُموحاتها والدفاع عن مصالحها، ولخلق مكانة مُعتبرة بين الدول، وتأكيد استقلالية القرار السياسي وضمان مُمارسة السلطة من طرف الشعب الّذي يؤلف طليعة فلاحون وعمال ومُثقفون ثوريون[1]، وفي هذا المبحث سنحاول إعطاء لمحة تاريخية عن السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: نشأة السياسة الخارجية الجزائرية

1/- الدبلوماسية في عهد الأمير "عبد القادر":

كانت أول علاقة دبلوماسية له مع السلطان المغربي، ثمّ وقّع بعدها مُعاهدة عُرفت باسمه مع الجنرال "دي مشال" بحيث اعترفت فرنسا بدولة الأمير "عبد القادر"[2] ثمّ تطوّرت العلاقات الدبلوماسية للأمير بحيث كتب رسالة إلى ملك الإنجليز "ويليام الرابع" ثمّ ردّ عليها الملك الإنجليزي برسالة أخرى، كان هذا كتمهيد لميلاد السياسة الخارجية والدبلوماسية الجزائرية، فقد استطاع من خلال هذا التأثير الدبلوماسي تحقيق مكاسب عظيمة أهمّها تنظيم علاقاته مع العدو، بحيث تمّ تحديد مُعاهدة "التافنة" يوم 08 ماي 1837م، وهذه المعاهدة كانت النقطة الأساسية لميلاد الدبلوماسية الجزائرية.

2/- الدبلوماسية مع زعماء الحركة الوطنية:

عرفت الدبلوماسية تطوّراً ملحوظاً مع مجيء زعماء الحركة الوطنية (النخبة المثقفة)الّتي رأت أنّه لا سبيل للعمل المسلح،ويجب اتخاذ عملية سياسة الكفاح وإشهار القضية الجزائرية في الساحة الدولية بأنّها قضية شعب،فأسسوا الجمعيات والأحزاب الّتي تُنادي بالحقوق المسلوبة،وظهرت حركات شبانية من الشّبان الجزائريين في عهد الأمير "خالد"استطاعت أن تُبرز الدّور السياسي في المطالبة بالحقوق السياسية الّتي من

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة 10.

[2]- سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، (مذكرة ماجستير،الجزائر،جامعة باتنة،2011/2010)، ص.42.

بينها حقّ الجماهير المسلمة في الحفاظ على مُعتقداتها ومُقوّماتها الإسلامية[1]، وقد انقسمت هذه الحركات إلى تيارات سياسية تمثّلت في:

أ/-التيّار الإصلاحي الاندماجي: الذي كان يحمل لواءه فرحات عبّاس" ، وفي شهر فيفري 1943 نشر بيانا بعنوان (الجزائر في النزاع العالمي، بيان للشعب الجزائري) تضمّن هذا النص مجموعة من المطالب منها الحكم الذّاتي للجزائر في إطار السيادة الفرنسية وإلغاء قوانين التمييز والتعليم المجاني والإجباري والاعتراف باللّغة العربية كلغة رسمية ورفض الاندماج مع إدانة الاستعمار ولقد استمرت كلّ الطرق والأساليب للتعبير عن معاناة الشعب الجزائري والسعي لتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية[2].

ب/-التيار الثوري التحرّري: يتزعّم هذا التيار نُخبة من الشيوعيين الجزائريين من بين المطالب الّتي دعا إليها زُعماء هذا التيار المطالبة بالاستقلال التام للجزائر وكان هذا بارزًا في المؤتمر "فيلاربان" من خلال تحويل فرع الحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر إلى حزب مُستقل عن فرنسا[3].

ثمّ يأتي بعد ذلك حزب نجم شمال إفريقيا الّذي ترأسّه "مصالي الحاج" ويُحدّد المطالب الأساسية للحزب فيما يلي:[4]

- إنشاء مجالس بلدية مُنتخبة استقلال الجزائر.
- إنشاء برلمان جزائري عن طريق الاقتراع العام.
- مصادرة الأملاك الفلاحية الكبرى الّتي استحوذ عليها الإقطاعيون والشركات الرأسمالية وإعادة توزيعها على الفلاحين.
- إعادة الأراضي والغابات المستحوذة من طرف فرنسا إلى الجزائر.

ج/- التيار الديني: تزعم هذا التيار الشيخ "عبد الحميد ابن باديس" الذي أسس في 05 ماي 1930 (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) ويهدف هذا التيار إلى تطوير الثقافة العربية وإحياء الدين الإسلامي وتطهيره

---

[1]- مروان بوعزة، خضرة علماوي، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حلّ النزاعات الاقليمية**، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قصدي مرباح ورقلة، 2013/2012)، ص.23

[2]- صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية صانعوا أول نوفمبر 1954** (الجزائر: دار الكتب الحديث، 2010)، ص.17

[3]- سليمان فريري **تطوّر الاتجاه الثّوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954**، (رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر 2010-2011)، ص.72

[4]- الامين شريط ،**التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998) ص.ص.7-8

من شوائب الاستعمار وتوعية الشباب بالشخصية الجزائرية تحت شعار <الإسلام ديننا ولعربية لُغتنا والجزائر وطننا>، وقد قام أعضاء الجمعية مثل "البشير الإبراهيمي" و"الفضيل الورتلاني" باتصالات ثقافية وسياسية مع الدول العربية والإسلامية[1]، وفي جانفي 1956 أصدرت الجمعية بياناً ترى فيه أنّه لا يُمكن حلّ القضية الجزائرية بصفة نهائية وسلمية إلاّ بالاعتراف الرسمي بحقّ وُجود الأمة الجزائرية السيادة مع احترام مصالح الجميع»[2].

المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية الجزائرية أثناء الثورة وبعد الاستقلال

تميّزت السياسة الخارجية الجزائرية بعدّة سمات أثناء الثورة وبعد الاستقلال ونذكر منها:

1/- الموقف الحيادي اتّجاه الأزمات:

يظهر طابع الحياد على السياسة الخارجية جلياً منُذ اندلاع الثورة التحريرية 1954، فقد كانت الحركة الوطنية آنذاك تلتزم بالحياد سواء خارجياً إزاء ما يحدث في الحرب العالمية الثانية أو داخلياً إزاء ما كان يجري في الساحة المغاربية والعربية[3] ، بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وتجنّبت التحالفات والاتفاقيات. وحتى بعد الإستقلال حافظت الجزائر على طابع الحياد في سياستها الخارجية الأمر الذي أكسبها سمعة وجعل وساطتها تقبل من طرف المتنازعين.

2/- طابع التأزم:

لقد اصطدمت السياسة الخارجية الجزائرية منذ نشأتها بعدة عقبات تمثلت في بعض الأزمات، فانطلاق فعاليات النشاط السياسي الخارجي كان في ظل أزمة الإستعمار ثم حملت الجزائر دبلوماسيتها لتحرير المجتمع الجزائري من الإستعمار وذلك من خلال تقوية الجهاز السياسي الخارجي بإشهار القضية الجزائرية في المحافل الدولية، وبعد الاستقلال دخلت الجزائر في عزلة بعد أزمة حرب الرمال مع المغرب سنة 1963 وبعد الانقلاب العسكري في جوان 1967، ثم استرجعت مكانتها الإقليمية ونشاطها في إطار الأزمات فراحت تدعم القضية الفلسطينية والصحراوية على أنهما قضيتا شعب يبحث عن تقرير المصير.

---

[1]- سليم العايب، **مرجع سابق**، ص.58.

[2]-الأمين شريط ، **مرجع سابق** ، ص.55.

[3]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997)،ص ص.264-265.

3/- سيطرة العوامل الشخصية على السياسة الخارجية الجزائرية:

يلاحظ إن المراجع المواثيق والدساتير الجزائرية قد منحت للرئيس سلطة وصلاحيات واسعة تكمن في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد فمثلا المادة 57 من دستور 1963تنص على أن ّ رئيس الجمهورية يحق له تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها والتنسيق بين السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، وجاء في دستور 1976 أن الرئيس يحدد السياسة العامة للأمة وينفذها، ثم جاء دستور 1989 بالمادة 74 التي تنص على أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية ويوجهها، ويعين سفراء الجمهورية والمبعوثين إلى الخارج فهذا ما أبرز سيطرة العوامل الشخصية على السياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال.[1]

4/- مبدأ حسن الجوار وترجيح الحلول الدبلوماسية :

فالجزائر باعتبارها جزء لا يتجزأ من المغرب العربي تسعى لتأكيد هذا الإنتماء منذ فجر الثورة وذلك من خلال الدعو ى إلى الوحدة المغاربية العربية وعلى هذا الأساس تقيدت بميثاق جامعة الدول العربية ودعت إلى الكفاح الموحد والمصير المشترك وتحقيق الوحدة العربية، وقد أظهرت وجها معاديا للإستعمار من خلال دفاعها عن القضية الفلسطينية وأطلقت مقولتها المشهورة ' الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة" ، ضف إلى ذلك انضمامها مع منظمة الوحدة الإفريقية وحلها لبعض النزاعات الإفريقية.

المطلب الثالث: تاريخ السياسة المغاربية للجزائر

لم تقم العلاقات الجزائرية مع دول المغرب العربي من فراغ، وا ٍنما قامت في إطار تاريخي معين شهد الكثير من المتغيرات سواء على المستوى الداخلي في الدول المغاربية التي تمثل أطراف هذه العلاقات، أو على مستوى البيئة المغاربية ككل، أو على المستوى الإقليمي العربي أو الدولي المتوسطي.

وقد عرفت هذه العلاقات تاريخا مشتركا ذا أمد بعيد بخصائصه الزمنية ومتغيراته المتعددة النابعة من المستويات السابق الإشارة إليها، والتي أتاحت اكتشاف عوامل الصراع وعوامل التعاون فيما يتعلق بمسار

[1]- عديلة محمد الطاهر، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، 1999-2004**، (مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2005)، ص.ص.84-92.

علاقة الجزائر بالمغرب وتونس، التي يبرزها وجود حالتي الصراع والتعاون مع بعض كما هو موجود في سياق العلاقات القائمة بين أي دولتين.[1]

إن التركيز على العلاقات الجزائرية المغربية ينطلق من المرحلة الاستعمارية لما لها من أثر بالغ في توجيه السياسات، ورسم الإستراتيجيات لدى كل دولة مغاربية، فمعركة المواجهة ضد الاستعمار الفرنسي كانت مشتركة بين الأقطار الثلاثة انطلاقا من مكتب المغرب العربي، ولجنة تحرير المغرب العربي أو في المعارك المشتركة إبان ثورة التحرير كمعركة ساقية "سيدي يوسف" على الحدود الجزائرية التونسية، ومعركة "إيسين" على الحدود الجزائرية الليبية ، وعموما كرست وحدة النضال ضد العدو الفرنسي أساسا متينا للعمل الوحدوي السياسي من خلال احتضان المغرب وتونس بعد استقلالها للقيادات الثورية الجزائرية، ودعم الثورة التحريرية بكل ما تملك خصوصا فيما يتعلق بالأسلحة والذخيرة الحربية.

لكن رغم هذا إلا أن العلاقات الجزائرية المغاربية لم تخلو من التعارض السياسي خصوصا مع المغرب وتونس، حيث شكلت حادثة بدئهما مفاوضات الاستقلال وإعلان استقلالهما دون التنسيق المشترك، بداية التباعد السياسي ولو أن ظهروه إلى العلن لم يظهر بسبب مقتضيات الثورة والحفاظ على المكتسبات المشتركة.[2]

هذا الأمر أدى إلى الانشقاق، فرغم انعقاد "مؤتمر طنجة" الذي حاول وضع النقاط الأولى للوحدة المغاربية، إلا أن استقلال الجزائر سنة 1962م أنهى التعامل على الأساس الحربي وأصبح التعامل على أساس دولاتي قائما بين دول هدفها الأساسي ضمان سيادتها وسلامة ترابها الوطني، والتي انتهت بحرب حدودية بين الجزائر والمغرب 1963م مما عزز الطرح القائل:" بأن قيام الدولة الوطنية بالمغرب العربي عامل من العوامل المعيقة لوحدة المغرب العربي[3].

إلا أنّ العلاقات الجزائرية المغاربية لم تخلو من التعاون أيضا، حيث يمكن القول أنه ما عدا هذه الخلافات الحدودية وقضية الصحراء الغربية جل ما يميز المسار الجزائري المغاربي كان الطابع التعاوني

---

[1]- عز الدين بعزيز، **سياسة الجزائر المغاربية 1962 - 19**95 (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر)، ص.72.

[2]- مصطفى عزيز، **الإتجاه الوحدوي في المغرب العربي** (مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1995)، ص-ص.17-19.

[3]- حسين بوقارة، **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي** (الجزائر: دار الهومة، 2010)، ص.19.

سواء من خلال وحدة العمل المسلح والسياسي أثناء الثورة والذي انتهى بمؤتمر طنجة كمكرس لوحدة المغرب العربي، أو من خلال اللجنة الاستشارية المغاربية برئاسة التونسي مصطفى الفيلالي والتي انتهجت سياسة التكامل الوظيفي من خلال العمل على ربط شبكة من علاقات التعاون بين القطاعات، أو في إطار التعاون الثنائي خصوصا مع موريتانيا وتونس والتي توجت بمعاهدة الإخاء والوفاق.[1]

وعموماإرفّ السياسة المغاربية للجزائر تعبِّر عن مجموعة القيم التي تتبناها في تعاملاتها الخارجية مع الدول الأخرى بحيث تسعى من خلالها إلى تجسيد طموحاتها والدفاع عن مصالحها، ولخلق مكانة معتبرة بين الدول، وتمحورت رؤيتها للمغرب العربي عموما في الحفاظ على الاستقرار بالمنطقة من خلال مبدأ حسن الجوار والتعاون الاقتصادي، رفض سياسة التكتل ومناطق النفوذ التي برزت بعد مشكلة الصحراء في 1975، وتمسكها بمبدأ "حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وهذا ما تجسد في الدعم المعنوي / المادي للقضية الصحراوية باعتبارها قضية تحررية.

[1]- صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين داوفع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية**، (أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007)، ص.285.

المبحث الثاني: العوامل الداخلية

ارتبط مفهوم المكانة الخارجية في الدولة الجزائرية بدفاعها وحمايتها للمصلحة الوطنية الجزائرية وضمان استمرارية النظام السياسي القائم رغم الهزات العنيفة التي تعرض لها وبناء علاقات متعددة خصوصا مع مراكز القوى العظمى ذات الامتداد المتوسطي، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم العوامل الداخلية التي تبرز أهم الفواعل في السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: القدرات والإمكانيات الوطنية المتاحة

تشكل الإمكانيات الاقتصادية للجزائر بنية تحتية هامة تؤهلها للعب دور أساسي على المستوى الإقليمي والدولي، فقد عرفت الجزائر منذ السبعينات سياسات تنموية هدفت إلى تطوير القطاعات المختلفة والاهتمام بالثروات الباطنية التي يقوم عليها الاقتصاد، فقطاع الطاقة يعتبر مصدرا للموارد المالية الناتجة عن عائدات النفط والغاز وتصل نسبة صادرات النفط من القيمة الإجمالية للصادرات بأكثر من 90 % .

كما تعد القدرات البشرية الجزائرية من أهم الإطارات التي يمكن الاعتماد عليها في بناء استراتيجيات ومشاريع ذات أفاق كبرى، فالتقدم العلمي والتكنولوجي والاقتصادي الذي يمكن من تحسين أداء الدولة خارج حدودها لا يأتي إلا بوجود كفاءات تقود منظومة التطور وتحسين الأداء الوطني[1]، والجزائر تزخر بكفاءات في جميع المجالات والتخصصات، فالجامعة الجزائرية استطاعت وخلال فترات وجيزة من بناء منظومة معرفية سمحت بتكوين وتدريب إطارات وكفاءات كان بالإمكان في حالة استغلالها بناء مشروع وطني استراتيجي يحدد معالم الجزائر المستقبلية وتوجهاتها في ظل بيئة دولية متغيرة.

المطلب الثاني: العوامل الجغرافية والجيو سياسية

تلعب العوامل الجغرافية والجيو سياسية دورا كبيرا في تحديد حجم الدولة وأهدافها على الصعيد الخارجي، وخاصة أن الموقع الجغرافي والإستراتيجي والمساحة والحدود تحدد المكانة الإقليمية للدولة، ويمكن التطرق إلى الموقع الإستراتيجي للجزائر والذي يؤثر على الصعيد المغاربي و المتوسطي والإفريقي.

تبلغ مساحة الجزائر 2381741 كلم أي ما يعادل 19 مرة مساحة تونس و3/1 مساحة المغرب العربي، وتمتد حدود الجزائر إلى ما مقداره 7388 كلم، منها 1200 كلم حودودا بحرية، هذه المساحة منحتها

[1]- عمر صخري، "**الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية**"، مجلة، بحوث اقتصادية عربية، ع. 43-44، صيف و خريف،200، ص.ص.216-238.

عمقا استراتيجيا بـ 2400 كلم، لكن هذا البعد الجيوسياسي الهام سرعان ما سبب لها انكشافا أمنيا جراء عدم قدرتها على التغطية الأمنية لكافة حدودها خاصة بعد الانفلات الأمني الذي تشهده ليبيا ودول الساحل الإفريقي.

أما عن أهمية الموقع الإستراتيجي والذي يرتبط بمجموعة دوائر جيواسراتيجية فنلاحظ أن الجزائر يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، وجنوبا الصحراء الكبرى وشرقا ليبيا وتونس وغربا المغرب موريتانيا، وتتمثل دوائرها الجيو استراتيجية في:

1- الدائرة المغاربية: نظرا لامتلاك الجزائر حدودا مع كل دول المغرب العربي فقد شكلت حلقة ترابط ووصل إستراتيجية بين دول المغرب ومحور ا هاما في الحراك السياسي والاقتصادي والأمني في النظام الفرعي المغاربي.

2- الدائرة المتوسطية: إن امتداد الجزائر على البحر الأبيض المتوسط بحدود بحرية قدرها 1200 كلم على الضفة الجنوبية للمتوسط أهلّها لأن تكون منطقة إستراتيجية خصوصا في علاقتها بين شمال وجنوب المتوسط.

3- الدائرة الإفريقية: تعد شمال إفريقيا منطقة هامة بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء باعتبارها الممر الذي يصل إفريقيا ويربطها بأروبا.

هذا التواجد الإقليمي المميز للجزائر منح لها وزنا لا بأس به في الإستراتيجيات الدولية للقوى الكبرى الاوربية، ولطالما تم توظيف هذا الامتياز في السياسة الخارجية سواء في اهتمامها بالمسائل الدولية المركزية أو في انضمامها إلى المنظمات الإقليمية والدولية.

المطلب الثالث: النظام السياسي الجزائري والأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات

أثرت العديد من المتغيرات على بناء الدولة الجزائرية الحديثة في مرحلة ما بعد الاستعمار وهو ما أدى إلى لجوئها إلى تبرير شرعيتها السياسية عبر توظيف العديد من المفاهيم التقليدية مثل الزعامة، الإسلام التقليدي، العصبية القبلية، والحديثة مثل الشرعية الثورية والشرعية الشعبية، كل ذلك أدى إلى بروز نظام اتسم بما يلي[1]:

[1]- عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1999)، ص.76.

- إشراك النخب السياسية يتم حسب قاعدة التزكيةو الولاء الشخصي.
- طبيعة الانتخابات تأخذ طابع الاستفتاء لتزكية القرارات المتخذة من القمة.
- قيادة الدولة لعملية تحقيق التراكم أصبحت عاملا لإرساء علاقة سيطرة
- استخدام الدولة كفاعل استراتيجي أدى إلى خلق مجموعات وهياكل التأطير لبناء نمط مشاركة محدودة ومراقبة تتمثل في أحزاب، نقابات، مجموعات وظيفية، حركات اجتماعية دينية.[1]

ومن خلال هذا يمكن فهم طبيعة النظام السياسي الجزائري ، الذي بقى الى غاية نهاية الثمانينيات نظاما من أنظمة العالم الثالث القائمة على فرض مركزية الدولة وسلطتها في مختلف جوانب الحياة السياسية، الثقافية ، وفرض مركزية القائد داخل أجهزة الدولة والبناء المؤسساتي على اعتبارات الولاء الشخصي وليس المؤسساتي.

وأمام هذا الوضع، شكلت أحداث أكتوبر 1988 الدامية نقطة محورية في تحول دراسة النظام السياسي الجزائري سواء من حيث البنية، او الطبيعة أو المخرجات ، نتيجة ما ترتب عنها من انفتاح سياسي من طرف النظام وتكريس للتعددية الحزبية وقيام انتخابات حرة ونزيهة[2]، ولكن انفجار الأزمة الأمنية في الجزائر خلال عشرية التسعينات أدت إلى تراجع كبير لقوة الجزائر نتيجة التخريب والدمار الهائل الذي لحق بالهياكل والبنى التحية، خاصة في القطاع الاقتصادي من مؤسسات ومصانع اقتصادية، إضافة إلى حجم الخسائر البشرية الكبيرة: حوالي 150 ألف قتيل، ما بين 9 ألاف و10آلاف مفقودين وأضرار مادية بلغت 20 مليار دولار[3].

أما على الصعيد الدولي فقد فرض الحصار الخارجي على الجزائر من أطراف عديدة إقليمية ودولية من خلال موجة الاستنكارات الجديدة في إطار سؤال "من يقتل من؟" الذي كرسته وسائل الإعلام الأجنبية والذي أدى إلى إجراء العديد من اللقاءات والمبادر ات منذ عام 1994م سواء من داخل أو خارج النظام كانت أشهرها مبادرة "سانت ايجيديو" في إيطاليا عام 1994.[4]

---

[1]- عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** ، مرجع سابق، ص.97.

[2]- عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة** (القاهرة: دار الفجر، 2004)، ص.122.

[3]- رشيد تلمساني، **الجزائر في عهد بوتفليقة** (مركز كارينغيي للشرق الأوسط، سلسلة اوراق كارينغي، 2008)، ص.05.

[4]- محمد بوعشة، **مرجع سابق**، ص.147.

لكن مع التغير الذي حدث على رأس مؤسسة الرئاسة بعد مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ابتداءا من عام 1999 بقانون المصالحة الوطنية والوئام المدني(2005) ، واتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب سنة 1999، استطاعت الجزائر أن تكسب الصوت الإفريقي والعالمي إلى جانبها بحيث عبر رؤساء الدول والحكومات عن أسفهم لما تقوم به بعض الدوائر الدولية من الإصرار على تشويه صورة بلد لم يعد يعاني من المشاكل الأمنية[1] ، وفي كلمته الإفتتاحية تحدث الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن الإرهاب وعن نزاعات ومشاكل إفريقيا، وطرح على القادة الأفارقة نية الجزائر في القيام بالوساطة فوافق القادة الأفارقة على وساطة الجزائر في كثير من النزاعات.

هكذا نفهم أن السياسة الخارجية الجزائرية هي انعكاس للسياسات الناتجة عن تفاعلات ومتغيرات البيئة الداخلية، أي اعتبار أن السياسة الخارجية تبدأ أين تنتهي السياسة الداخلية، وتنفذ من طرف المؤسسات المختصة في صنعها، حيث تؤدي هذه السياسة إلى تحقيق أهداف في البيئة الخارجية.

المطلب الرابع: مؤسسات صنع السياسة الخارجية

إن عملية صنع السياسة الخارجية ونظرا لطابعها المعقد والسيادي تشترك في صياغتها العديد من مؤسسات الدولة، حيث يصنف المختصون بشؤون السياسة الخارجية الجزائرية مؤسسات تختص بصنع القرار السياسي في الجزائر وهما: المؤسسة العسكرية، ومؤسسة الرئاسة التي استعادت صلاحياتها وأدوارها فعليا منذ 1999.

أولا- المؤسسة العسكرية:

وهي من المؤسسات التي تملك مكانة متميزة في البناء المؤسسي للدولة فهي تعمل على الحفاظ على أمن الأمة وتسهر على سيادتها، وهيرمز من رموز ها شأنها شأن مؤسسات السيادة الأخرى كرئاسة الدولة مثلا والقضاء، وليس من مهامها التدخل في سياسة الدولة وسلطتها المجتمعية بل يلزمها الحياد، ولكن في الجزائر كان الأمر يأخذ شأنا آخر فالجيش تاريخيا يأتي في المرتبة الأولى لبعض الاعتبارات المتمثلة فيما يلي:

- أنها المؤسسة الوطنية الأكثر انسجاما من ناحية التكامل القومي.

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي، **منظمة الوحدة الإفريقية التحدي والأمل**، (الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 2000)، ص.108.

- أنها أكثر المؤسسات تقدما من الناحية التكنولوجية والتنظيمية.
- احتكارها للقوة مقابل الضعف السياسي للطبقة الوسطى.
- عدم حضور مؤسسات منظمة اجتماعية حديثة تنافسها في مكانتها المحورية
- احتكارها تاريخيا لمبدأ الشرعية الثورية وتوظيفه سياسيا، وهذا ما أدى بالمؤسسة العسكرية إلى أن تتدخل في الشؤون السياسية للدولة الجزائرية في أكثر من مرة لمحاولة إحداث التوازن المؤسسي وتغطية جوانب الضعف فيه.

ثانيا : مؤسسة الرئاسة

تلعب هذه المؤسسة دورا مركزيا في صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية وذلك وفقا لنظرية "المجال المحجوز" التي تعتبر أن عملية صنع القرار هي حكر على الذين يحتلون قمة الهرم السلطوي في الدولة، ويتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية فهو يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ويبرم المعاهدات ويصادق عليها ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها، كما يمكن للرئيس أن يطلب رأي المجلس الدستوري في الاتفاقيات المتعلقة بالهدنة ومعاهدات السلام فيعطي فيها رأيه قبل المصادقة عليها[1].

ويمكن القول أن مجال الشؤون الخارجية في الجزائر تختص به السلطة التنفيذية وتخصيصا مؤسسة الرئاسة، لما أتيح لرئيس الجمهورية من صلاحيات كبيرة في ذلك، ودستوريا نذكر مؤسستان تشاركان في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية وهما :

- المجلس الدستوري: هو المجلس الذي ينظر في دستورية أو عدم شرعية معاهدة أو اتفاقية أو برأي أن تصبح واجبة التنفيذ أو بقر ار في حالة دخولها حيز التنفيذ [2]

- البرلمان بغرفتيه: من خلال فتح مناقشة حول السياسة الخارجية وا إصدار لائحة يبلغها رئيس الجمهورية صانع السياسة الخارجية، تتعلق باتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلام، ويمارس البرلمانيون الرقابة البعيدة لأي معاهدة من خلال مطالبتهم بتوضيحات من الجهاز التنفيذي من الوزارة الخارجية والتعاون والجالية تخص بعض القضايا الخارجية.

---

[1] - **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، دستور 1996، مادة 103 – 132.

[2] - **المرجع نفسه**، مادة 168.

هذا ما أورده دستور 28 نوفمبر 1996، ومن خلال الدساتير التي عرفتها الجزائر نلاحظ أنها لمؤسسة الرئاسة التحكم في صنع السياسة الخارجية، فرئيس الجمهورية يحدد السياسة الداخلية والخارجية ويجمع بينهما والمادة 58 تمنح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها والمادة 74 من دستور 1989 تنص على أن الرئيس ' يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها.[1]

ويلعب صانع القرار دورا هاما في السياسة الخارجية لدول العالم الثالث، ومن خلال هذا نحاول تسليط الضوء على دور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (العامل الشخصي في صنع السياسة الخارجية الجزائرية) لامتلاكه لخبرة واسعة في مجال السياسة الخارجية للجزائر

-بيئة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة :

ولد يوم 02 مارس 1937 بوجدة بالمغرب، تعلم مبادئ الشريعة الإسلامية التي غرست فيه حب الوطن و التضحية من أجله، فنمت فيه نوازع الحرية وخصال الشجاعة، انخرط في صفوف جيش التحرير الوطني في سن لم يتعدى 19 سنة عام 1956 وكانت له إرادة قوية فائقة على التنظيم والتخطيط[2]، وقد كان مراقبا للولاية الخامسة بين سنة 1957 1958 ، وضابط في المنطقة الرابعة والسابعة ثم التحق بالهيئة العسكرية بالغرب، وقاد سنة 1960 "جبهة المالي" في حدود البلاد الجنوبية وذلك بغرض إحباط مساعي النظام الاستعماري الذي كان ير يد تقسيم البلاد، لذا أطلق عليه آنذاك سياسة عبد القادر المالي[3].

هذه كانت أهم مناصب التي تولاها في تاريخه الثوري، وكانت تمتاز بالفعالية والحكمة والإقناع والخبرة. بعد الاستقلال في عمر 26 سنة تقلد حقيبين وزاريتين(الشباب والرياضة) ثم (الشؤون الخارجية) ، انسحب من الحياة السياسية من 1979-1999 ثم عاد لتولي رئاسة الجزائر في 27 أفريل 1999 محددا مهمته الاولى في استرجاع الأمن والطمأنينة عبر السلم المدني والقضاء على العنف فكرا وقولا و عملا، كما ركّس مجهوداته للإهتمام بالسياسة الخارجية ولإعادة العلاقات القوية مع البلدان العربية والإفريقية ومع دول العالم.

[1]- السعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري** (الجزائر : دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990)،ص.248.

[2]- أحمد قوراية، **عبد العزيز بوتفليقة بين الموهبة والقيادة رجل الأقدار وزعيم المصالحة الوطنية** (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، 2005)، ص.25-26

[3]- رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين** (الجزائر، دار المعرفة، ط1، 1999)، ص.122.

أما فيما يخص أهم توجهاته في السياسة الخارجية، فإن العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر انعكست سلبا على سمعة الجزائر وشعبها واهتزت مكانتها خارجيا، بعد هذا ظهر زعيم المصالحة الوطنية عبد العزيز بوتفليقة على المستوى الدولي الذي دعي إلى المشاركة في عدة ملتقيات دولية،

من بينها دعوته إلى الدورة العاشرة لمنتدى "كورانس مونتا بسويسرا" من خلال إلقائه محاضرة في 27 جوان 1999 أبهر العالم في أدائه وفي المستوى العالمي الرفيع[1].

ويتضح في تركيزه على اهتمامه بالإعلام الدولي، اهتمامه للانضمام إلى الاقتصاد العالمي، اهتمامه بمعالجة الملف الأمني، اهتمامه بفرض السيادة الجزائرية من جديد[2]، لذا عرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بأنه أب الليبرالية في الجزائر، يمجد فكرة المفاوضات لحل النزاعات والتعاون وحضور المؤتمرات ومناصرة السلم والقضايا العادلة، وهو يلقب بالشخصية النرجسية وفي الوقت نفسه البراغماتية من خلال تصريحاته حول علاقات الجزائر مع الدول الأخرى التي تمجد الانتماء إلى الجزائر ومحيطها وفي نفس الوقت تبحث عن مصالحها بواقعية وفي ظل الالتزام بثوابتها.

[1] - أحمد قوراية، **مرجع سابق**، ص ص 51.52.

[2] - **المرجع نفسه**، ص.54.

المبحث الثالث: السياق الإقليمي والدولي

تعتبر الجزائر من أهم الدول المتوسطة من حيث الحجم والإمكانيات، وبصفة عامة فإن تبيان العامل الإقليمي والدولي يترك أثاره على السياسة الخارجية الجزائرية بشكل متفاوت، وذلك حسب طبيعته، فإن كان هذا العامل مبنيا على الثنائية القطبية فإنه يعطي لها هامشا أكبر للحركة والمناورة، وهو ما يفسر الحركية التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية في دعمها ماديا ودبلوماسيا في تلك الفترة.

المطلب الأول: دور سياسة الجزائر مع الدول المجاورة

اتبعت الجزائر منذ استقلالها سياسة واضحة تجاه دول المغرب العربي برزت في مجالات التعاون والتكامل والعمل على ضمان مصلحة مغاربية مشتركة مقابل الحفاظ على سيادتها وسلامتها لترابها الوطن نتيجة الصراعات المحلية المحدودة كصراعات الحدود، والصراعات بين الدول العالم الثالث، هذه الأهمية الخاصة للمنطقة المغاربية برزت في سياستها الخارجية ذات التوجه الإقليمي أوالدولي على السواء حتى وا ٍن تضاربت المصالح واختلفت السياسات، وقد تمحورت السياسة الجزائرية للمغرب العربي حول مبادئ تمثلت في:

- ضرورة بناء مغرب عربي موحد مستقر ومزدهر. تسوية النزاعات بشكل سلمي ونبذ استعمال القوة.

وتمثلت أدوار الجزائر في المنطقة المغاربية فيما يلي:

1. دور المدافع الإقليمي: الذي يظهر في تأكيدها إبان الثورة التحريرية على معركة الاستقلال الوطنيو أن الكفاح ضد المستعمر هو دفاع عن المغرب العربي ككل وليس عن الجزائر فقط، وحرية الجزائر هي ضمان لحرية المغرب العربي وهذا ما أكده بيان مؤتمر الصومام:**"الموقف السياسي لشمال إفريقيا إنما يتميز بكون القضية الجزائرية تتداخل مع مشكلة المغرب وتونس...والحقيقة أنه إذا لم تستقل الجزائر فإن استقلال المغرب وتونس يبدو نوعا من الوهم...."[1].**

2. **دور صانع التكامل:** برز هذا الدور في مراحل متغايرة تبعا لما فرضته الظروف وارتبطت به الأحداث، حيث نجد أن الجزائر لطالما كانت تؤكد على وحدة الأقطار المغاربية في إطار تحرير ووحدة الشعوب المغاربية في إطار مغرب الشعوب، وعلى العمل المؤسساتي المتمثل في اللجنة الاستشارية أو اتحاد المغرب العربي من خلال ضوابط التعاون الثنائي بين الدول.

[1]- جبهة التحرير الوطني، **بيان مؤتمر الصومام**، أوت 1956، الديباجة .

3. **دور المعادي للاستعمار والداعم لحركات التحرر**: يظهر هذا الدور في المغرب العربي من خلال دعم الجزائر لاستقلال واسترجاع الأراضي التي كانت تحت الاستعمار الإسباني والممثلة في القضية الصحراوية واسترجاع "سبتة ومليلة" المغربيتين، تماشيا مع السياسة الدولية للجزائر الداعمة للقضايا التحررية.

المطلب الثاني: موقع وفرص الجزائر على الصعيد الدولي:

إن التحولات التي ظهرت بعد الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية "المعسكر الاشتراكي" أدى إلى تغير هرم السلطة والقوة والضوابط التي تحكم العلاقات بين الدول، حيث بانت بجانب الدول العديد من الوحدات والفواعل الأخرى أثرت في مجال العلاقات الدولية، ويتعلق الأمر بالمصالح الحيوية للدولة high politics والتي لا سبيل إلى التضحية بها، كالأمن والبقاء.

هذا الأمر الذي فرض على الجزائر ضرورة بناء علاقات مع كل الأطراف وتعزيز التعاون في جميع القطاعات مع الفواعل الدولية الكبرى، من خلال مسار الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر التي تهدف على محاولة بناء شراكة متعددة الأطراف، مع السعي إلى إيجاد موقع لها ضمن القوى الفاعلة الكبرى عن طريق إدارة عمليات الوساطة لحل النزاعات والذي تجلى في تمكنها من حل الصراع الإثيوبي الإرتيري، ومن خلال حملها لواء صانع التنمية في الدول النامية عن طريق مشروع الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا أهلها أن تكون ممثلة إفريقيا في المحافل الدولية الكبرى[1].

ومن خلال فعالية حضورها القوي في كل الحوارات عبر الجهوية، مثل افريقيا، الصين، العالم العربي، أمريكا اللاتينية، أروبا، وضمن البناءات التفاعلية في المتوسط كالشراكة الأور متوسطية فالاتحاد من أجل المتوسط والحوار المتوسطي للحلف الأطلسي[2]، وقد كان سعي الجزائر لضمان السلم والأمن العالمين خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 متمثلا في جهودها الأمنية الدولية الهادفة إلى مكافحة الإرهاب بكل مظاهره، حيث ساهمت في تجسيد الاتفاقية الدولية لمكافحة الإرهاب، كذلك قامت بجهود على المستوى الإقليمي تتعلق بأمن منطقة الساحل الذي يعتبر تهديدامباشر ا لمنطقة المغرب العربي، لذا سعت إلى إنشاء مجلس الأمن الإفريقي والعربي وساهمت في بناء قوة إفريقية.

---

[1]- محمد بوعشة، **مرجع سابق**، ص 87.

[2]- محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الافريقي وادارة الحرب الإثيوبية الاريترية** (بيروت: دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع ، ط1، 2004)ص.17.

هذا الحضور القوي للجزائر أتاح لها مكانة لابأس بها على الصعيدين الإقليمي والدولي، مما هيأ لها جوا مناسبا وقابلية مطلوبة لتحقيق أهدافها، وقد تمكنت الجزائر من استرجاع حضورها الدولي، بما يتيح لها البدء في تنفيذ سياستها، وبرامجها الخارجية بشكل يسمح لها بتحقيق أهدافها عبر مجموعة من الفرص ساهمت فيها البيئة الدولية، مما ضمن لها استمرارية الحضور الفعلي على المستوى الإقليمي[1]، وتمثلت فرص السياسة الخارجية الجزائرية في حماية السيادة الوطنية وحماية الأمن القومي وسلامة الكيان الإقليمي للدولة، الدفاع عن قيم المجتمع وأهدافه العليا وحماية الثقافة الوطنية، الدفاع عن الأيديولوجية الرسمية للدولة والترويج لها دوليا، صيانة السلام العالمي والاستقرار الدولي[2].

كما أصبحت الجزائر محل اهتمام الشركات والمؤسسات الدولية الاقتصادية والتجارية الكبرى، هذه الوضعية مكنتها من تنظيم مؤتمرات دولية كبرى عربية إفريقية متوسطية وعالمية (الندوة العالمية للغاز) ومساهمتها في إنشاء العديد من الصناديق التنموية والتضامنية الإفريقية والعربية، كما كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 وما شهدته من حالة استنكار دولي شديد مهدت لإعلان الحرب الدولية على الإرهاب، هذا ما جعل الجزائر كشريك أساسي في هذه الحرب نتيجة خبرتها الكبيرة في مواجهته طيلة عشرية التسعينات من القرن الماضي.

وعملت الجزائر بإنشائها للمبادرة الجديدة للشراكة من أجل إفريقيا والتي حملت لواءها في المحافل الدولية الاقتصادية والسياسية من خلال "مؤتمر دافوس"، الجمعية العامة للأمم المتحدة، المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والذي أدى إلى قدرات تفاوضية مع المؤسسات الدولية بشكل أكبر[3]، أدت هذه التفاعلات في العالم إلى الازدياد الملحوظ في أهمية العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يتعداه إلى التغيرات التي لحقت بالاقتصاد ذاته الذي أدى إلى ظهور مصطلح الاقتصاد الجديد.

ونظرا لما تكتسيه الجزائر من أهمية بالغة في المتوسط تحظى سياستها ذات الأبعاد المتعددة: الأمنية، الطاقوية، العسكرية والبيئية ولأهميتها في الإستراتيجية الأوروبية في المنطقة المغاربية[4]، باعتبارها البلد الوحيد

[1]- محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية**، مرجع سابق، ص.93.

[2]- محمد طه بدوي، **مرجع سابق**، ص.333.

[3]- محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية**، **مرجع سابق**، ص.59.

[4]- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**(الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005)،ص.15.

الذي يمكن من خلاله تنفيذ السياسة الأمنية المشتركة المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظمة، مما يبرز الجزائر في موقع إقليمي جيد يتيح لها القدرة على المشاركة في رسم السياسات المتعلقة بالمنطقة المغاربية[1].

المطلب الثالث: تحديات الدور الجزائري في البيئة الإقليمية والدولية

أدى ظهور معطيات جديدة في البيئة الأمنية الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة و انتشار التهديدات الأمنية الجديدة نتاج تراجع التهديدات العسكرية التقليدية بعد انحسار المد الشيوعي، مما نتج عن هذا الوضع أهم الظواهر والإشكاليات البارزة في هذه المرحلة الجديدة من تاريخ العالم التي أثرت على الجزائر نسبيا باعتبار أن أبعاد هذه التهديدات الجديدة التي تعرفها المنطقة المغاربية والافريقية ارتبطت بالتحولات الكبيرة الجارية في البيئة الدولية.

فمشاكل التنمية الاقتصادية والبشرية وانخفاض النمو الاقتصادي ونقص رأس المال على المستوى العالمي أصبحت تشكل تهديدا لواقع العلاقات الدولية وكذلك شيوع مفهوم التدخل الإنساني الدولي والولاية القضائية الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات كلها مؤشرات لابد أن تأخذ في حصر التهديدات التي تواجه الجزائر مباشرة، او تشكل ضغوطا تحد من هامش التحرك للسياسة الخارجية الجزائرية.

وتقع الجزائر كدولة من الدول النامية في صف الدول المستهدفة بشكل سلبي لآليات العولمة بكل ما تطرحه من تصورات قيميه وأدوات عملية للسيطرة والهيمنة العالمتين من طرف قوى امتلكت من القوة المعرفية والعسكرية والثقافية والإيديولوجية والإعلامية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية مما جعل مواجهتها أشبه بالمستحيل وخصوصا في ظل انعدام تصور شامل وبناء يواكب التطورات الحاصلة في عالم يتسم بالتغير وسرعة الحركة.[2] فقد سيطرت الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقارات والمؤسسات الدولية الحاكمة للاقتصاد العالمي خصوصا في مثلث قيادة الاقتصاد العالمي ممثلا في صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للإنشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة التي تحكم في عملية الحياة المالية والاقتصادية والتجارية العالمية.

[1] - عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المرجع نفسه، ص 17.

[2] - السيد ياسين، **الإمبرطورية الكونية الصراع ضد الهيمنة الأمركية**، (القاهرة: مكتبة الأسرة، 2004) ص 32.

وقد انعكست إشكالية توزيع الثرو ة بأبعادها المختلفة النفطية أو المعدنية أو المائية بشكل متعارض لدى أنظمة المغرب العربي بين أنظمة تفتقر دولها للثرو ة وأخرى تمتلك بما يكفيها لكي تغطي احتياجات المغرب العربي، إلا أن التهديدات أكثر خطورة والتي تحد من فعالية الجزائر في المغرب العربي هي ذات طبيعة سياسية وأمنية أكثر منها عاملا آخر فالتمركز الأوروبي وسيطر ة التصورات الفرنسية حول طبيعة العلاقات التي تنظم تحركات دول المنطقة المغاربية سواء على الصعيد الإقليمي او الدولي باعتبارها مجالا للنفوذ الفرنسي الخالص، أما المتغيرات الأمنية أصبحت أمرا يهدد الجزائر وهو خطر التدخل الخارجي، في الشؤون الداخلية للدولة والذي تم التهديد له مبدئيا بتدخل أمني استخباراتي واسع النطاق خصوصا في الجنوب الجزائري وانتهى بالطرح الأمريكي حول إمكانية بناء قاعدة عسكرية لقوات الأمريكية في إفريقيا "الأفريكوم" والتي أثرت كثيرا على العقيدة الامنية المستقلة للجزائر باعتبارها تهديدا أمنيا مباشرا لها ناهيك عن طلب المغرب احتضانه للقاعدة الأمريكية مما يؤدي إلى حالة لا استقرار عنيف بالنسبة للجزائر.

ومن أهم المشكلات ذات الطابع الكوني التي تواجه الجزائر نذكر منها مايلي:

1- مشكلات تلوث البيئة: وهو نتيجة للانفجار السكاني والتطور الصناعي وما ترتب عليه من استغلال غير رشيد للموارد الطبيعية.

2- أسلحة الدمار الشامل: والتي اتسع نطاق انتشارها في دول العالم المختلفة وتشمل الأسلحة النووية، و الكيماوية، حيث أصبحت تتطلب تضافر الجهود بين دول العالم للحد من انتشارها والسعي إلى التخلص منها، لخلق بيئة دولية آمنة.

3- مشكلة تجارة المخدرات: اتساع نطاق هذه التجارة غير المشروعة ، الأمر الذي يستدعي تكاثفا بين دول العالم لأثارها المدمرة على الإنسان حيث أصبحت تمثل مصدرا للخلافات السياسية بين الدول وخاصة في المنطقة المغاربية.

4- الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والجريمة الدولية: ينشطان هذين المفهومين في منطقة المغرب العربي بكثرة مما يهدد غياب المعاملات الدولية بأسلوب طبيعي، ويؤدي إلى خلق العديد من المشكلات، بالإضافة إلى تهديده للأمن والسلم العالمين[1].

[1]- السيد ياسين، **الإمبرطورية الكونية الصراع ضد الهيمنة الأمركية**، المرجع السابق، ص-ص.117-118

إضافتا إلى التغير في الأهمية النسبية لعناصر القوة وفي توزيع موارد القوة، فقد ازدادت حدة القوة التي تفصل دول الشمال المتقدم عن دول الجنوب المتخلف، الأمر الذي يهدد بتهميش بعض دول الجنوب، مما يؤدي هذا الأخير إلى إنتاج العنف في العلاقات الدولية والتأثير عليها.

هكذا نفهم أن السياسة الخارجية الجزائرية هي انعكاس للسياسات الناتجة عن تفاعلات ومتغيرات البيئة الداخلية، أي اعتبار أن السياسة الخارجية تبدأ أين تنتهي السياسة الداخلية، وتنفذ من طرف المؤسسات المختصة في صنعها، حيث تؤدي هذه السياسة إلى تحقيق أهداف في البيئة الخارجية ، ومن خلال هذا الطرح نستخلص أن المتغير الخارجي أي العامل الإقليمي والدولي محدد هام من محددات السياسة الخارجية الجزائرية يؤثر فيها في إطار التفاعل مع مكونات نظامها الداخلي وبنائها المؤسسي والتوجهات الشخصية لصانع القرار فيها و هي عوامل تعتبر أهم المؤثرات الضاغطة على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية.

الفصل الثالث

أطر السياسة الخارجية الجزائرية تجاه تونس والمملكة المغربية

يعتبر أداء سياسة الجزائر الخارجية تجاه دول المغرب العربي المجاورة تونس والمملكة المغربية مظهرا من مظاهر العلاقات التي تعزز التعاون والحوار أو تفض الخلافات وتحل النزاعات أو تواكب القضايا العالقة، وتهدف الجزائر إلى لعب دور الفاعل الأساسي في المنطقة وذلك باعتمادها على بعض القدرات الاقتصادية والسياسية التي تؤهلها لذلك، للوقوف على الآليات التي ساهمت في دعم النشاط الخارجي للجزائر مع الدولتين المجاورتين. وعليه سوف نسلط الضوء في الفصل الأخير على أداء سياسة الجزائر أي دبلوماسية الجزائر مع تونس والمملكة المغربية تحديدا مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999 إلى وقتنا الحالي، وفي نهاية فصلنا الأخير نتطرق إلى موقف الجزائر من الحراك السياسي في دول الجوار ومسألة الصحراء الغربية، والمشاكل التي تواجه دور وأداء الجزائر مغربيا وما ترتب عنها من انعكاسات على السياسة الخارجية الجزائرية .

المبحث الأول: أداء السياسة الخارجية الجزائرية تجاه تونس

تتسم العلاقات بين الجزائر وتونس بحالة من الاستقرار، ولم تصل رغم بعض الخلافات التي تميز هذه العلاقة أحيانا إلى حد الخلاف العميق أو المواجهة، ربما ساهم في ذلك غياب المشاكل الحدودية المزمنة ووجود عامل التقارب الجغرافي والتاريخي وحتى الثقافي بدءا من الإشعاع الثقافي للزيتونة وصولا إلى الكفاح المشترك ضد الاستعمار الفرنسي ووحدة المصير المشترك.

المطلب الأول: واقع العلاقات الجزائرية التونسية

عرف البلدان اتفاقيات مشتركة كثيرة في مختلف الميادين، وفي إطار مشروع الإتحاد المغرب العربي، ولقد سعت الجزائر إلى تحقيق التقارب على المستوى الثنائي مع تونس، تجسد من خلال لقاءات بين رؤساء الدولتين في عهد الرئيس التونسي "زين العابدين بن علي"، كما تم توسيع اللقاءات لتشمل ليبيا بقيادة "معمر القذافي" على سبيل المثال، حيث اسفرت المحادثات عن إنشاء لجان لدراسة القضايا الهامة، كالمبادلات التجارية والشركات المختلطة[1].

كما أن العلاقات الثنائية الجزائرية التونسية عرفت تطورا ملحوظا بعودة العلاقات الدبلوماسية، تبعتها خطوات هامة كتثمين العلاقات في كثير من المجالات الحيوية ذات الاهتمام المشترك والتي تساهم في تدعيم التكامل الجهوي، كما عرفت هذه المرحلة عموما تقاربا في مجالات التنمية والتعاون، شملت عدة قطاعات كتسويق الغاز الجزائري بأنابيب تمتد إلى أوروبا عبر تونس[2].

لكن ما مرت به الجزائر من أحداث دموية وتخريب ودمار في الاقتصاد الوطني (العشرية السوداء) انعكس سلبا على الجزائر واهتزت مكانتها خارجيا فتغيرت معاملة الدول المجاورة

[1] -Paul balta, **le grand Maghreb des independence a l'année 2000**(, Alger :éditions laphonic, 1990)p.235

[2] -Mohsen toumi, **le grand Maghreb** (paris: éditions presses universitaires de France, 1988)p.125

ومنها تونس، لكن مع مجيئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تغيرت نظرة الدول اتجاه الجزائر من خلال زيارته ومشاركته في عدة ملتقيات دولية، وتفاعله مع المجتمع الدولي كان له أهمية تبادل الثقة وا ٍعادة الاعتبار إلى الجزائر وعرفت السياسة الخارجية الجزائرية أثناء توليه الحكم نشاطا على المستوى المغاربي خاصة وزيارته إلى تون ، حيث ألقى كلمة أمام مجلس النواب التونسي، حيث رد على النواب، ثم رد على الكلمة الترحيبية لرئيس بلدية مدينة تونس، وفي الأخير تم لقاء الجالية الجزائرية بتونس أيام 28-29-30 جوان 2000[1]

تماسكت العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال التوقيع سنة 2001 على الاتفاق الإطاري الجديد للتعاون الصناعي الهادف إلى تطوير صيغ الشراكة والاستثمار المباشر بين البلدين ويقضي بإنشاء شركات مشتركة ونظرا للأهمية الكبيرة التي توليها الجزائر للاستثمار تم توقيع اتفاق تعاون حول تشجيع الاستثمار وحماية متبادلة للاستثمارات[2].

وقد عملت الجزائر منذ تولي الرئيس بوتفليقة الحكم على تطوير التعاون الثنائي بإبرام مجموعة من الإتفاقيات غلب عليها الطابع القطاعي، ماعدا بعض الإتفاقيات التي كانت ترمي الى تسوية المشاكل العالقة بين تونس والجزائر مثل ضبط الحدود البحرية بعد رسم الحدود ووضع المعالم الحدودية سنة 2002[3].

وقد تم أبرام 15إتفاقية بين الجزائر وتونس في فترة 1999-2009 تظهر هذه الإتفاقيات المبرمة بين البلدين طغيان البعد التقني والوظيفي الفني بشكل كبير، نلاحظ أن 13 إتفاقية هي إتفاقيات تتعلق بالقطاعات الوظيفية المسيرة للحياة الاقتصادية بكل ميادينها الصناعية والزراعية

[1] -أحمد قوراية ، **مرجع سابق** ، ص.56

[2] -مرسوم رئاسي رقم 02- 225 مؤرج في 17 جوان 2002 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع45 ، 30جوان 2002.

[3] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رئاسي رقم 03-273 مؤرخ في 14أوت 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، ع 49 ، 17 أوت 2003

والمالية والسياحية والحياة الاجتماعية[1]، وتشمل المبادلات التجارية ما بين البلدين المواد البترولية من غاز بفضل الأنبوب العابر للأراضي التونسية الممتدة إلى إيطاليا، حيث تغطي تونس حاجيات سوقها من غاز البترول الممول G.B.L والغاز الطبيعي والتي كانت في وقت قريب من 2002 إلى 2008 تبلغ 150 ألف طن سنويا لترتفع إلى 300 ألف طن سنويا بداية من نوفمبر 2008[2]

احتضنت الجزائر نهاية نوفمبر 2009 أول معرض مغاربي لترقية التبادلات التجارية بين دول الإتحاد كان من بينها 189 مؤسسة جزائرية و11 مؤسسة تونسية، وقد كان التعاون الثنائي الجزائري التونسي محل اهتمام ونتاج الخطوات المتقدمة التي عرفها التعاون التجاري الجزائري التونسي[3].

وقامت الجزائر بمجهود مكثف على المستوى الإقليمي يتعلق بأمن منطقة الساحل الذي يعتبر تهديدا مباشر للمنطقتين الجزائرية والتونسية خاصة، لذا سعت إلى انشاء مجلس الأمن الإفريقي والعربي، وا ٍبرام اتفاقية عربية وأخرى إفريقية لمكافحة الإرهاب وساهمت في بناء قوة إفريقية.

إن نشاط السياسة الخارجية الجزائرية على جميع مستوياتها وحضورها الفعال في الساحة الدولية أهلها لإبراز مكانة هامة في العلاقات الدولية وفتح لها المجال للمشاركة في الفعل الدولي وتمثيل مجالها الإقليمي، ومهما كانت العوائق على المستوي المغاربي فإن حضورها السياسي على الساحة الدولية سيكون له تأثير حتميا على موقفها الإقليمي بما فيه تونس .

1- مرسوم رئاسي رقم 08- 86 مؤرج في 09 مارس 2008 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، ع 14-12 ، مارس 2008

2-الجزائر تضاعف صادراتها من الغاز إلى تونس نقلا: http://www. manager center. Com/index.php

3 -وزارة الشؤون الخارجية التونسية ،الاتفاقيات الثنائية مع الجزائر ، نقلا من موقع http://www.diplomatie. Com/index.php

تمحورت الرؤية الجزائرية لتونس حول مبادئ أساسية تمثلت في:

- معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون ومعاهدة الإخاء والوفاق، إضافة إلى الاتفاقيات المبرمة في شتى القطاعات الاقتصادية والعلمية والثقافية والفنية.
- معاهدة التعاون في المجالات السيادية، تم توقيع اتفاقية عسكرية لم تكشف تفاصيلها لسنة 2003[1].
- اتباع دبلوماسية القمة من خلال زيارات رئيس الجمهورية المتكررة والتي بلغت 6 زيارات منها 3 زيارات كانت زيارات دولة وعمل و3 أخرى من أجل أشغال تتعلق باجتماعات القمة العالمية، زيارات بخصوص محور أشغال القمة الإفريقية 1999، والقمة العربية 2005.
- ممارسة التعاون الحدودي في إطار السلطات الإقليمية.
- تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة بين البلدين مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط التنمية في المنطقتين[2].
- إنشاء شركات جزائرية تونسية ذات اقتصاد مختلط، حيث ارتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين إلى ما يتجاوز 292 مليون دينار تونسي بطاقة تشغيل إجمالية 2200 عامل.
- انتهاج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة دبلوماسية الزيارات كأداة لأداء السياسة الخارجية من أجل ربط أواصل التعاون وتوثيق العلاقات بالدول وتعزيز إدارة سياسية لتكثيف اللقاءات والزيارات والاتصالات بين البلدين[3].
- تمسك الجزائر بمبدأ التعامل الرسمي مع تونس، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادتها الإقليمية ووحدتها الترابية.

---

[1]-مرسوم رئاسي رقم 01-390 في 04ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع74، 05 ديسمبر 2001

[2]-سليم العايب، مرجع سابق، ص.30

[3]-محمد بوعشة ،**الدبلوماسية والصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وا إدارة الحرب الإثيوبية الإرترية ، مرجع سابق** ، ص.147

- تطوير سياسة خارجية فعالة للتصدي لتهديدها الأمني للحدود الجزائرية الشرقية تجمع بين الوساطة الإنهاء النزاعات والخلافات.
- تفعيل دور الجزائر كلاعب إقليمي رئيسي في المنطقة إلى عملية تغير داخلية تستجيب للمحيط الإقليمي الذي أصبح يفرض تحديات أمنية وسياسية لعب دور قوة اقتصادية مفتاحية[1].
- تمت عدة إنجازات في الجانب المالي والتجاري أهمها إنشاء بنك التعاون المغرب العربي والإكفاء الجمركي لكل المنتوجات الوطنية في الاتجاهين.

ومن هنا تمكنت الدبلوماسية الجزائرية في فرض الجزائر كلاعب أساسي في العلاقات الدولية، وركن هام أكسبتها ثقه مع دول الجوار خاصة مع دولة تونس.

المطلب الثاني:دبلوماسية الجزائر اتجاه تونس

نظرا لما تحتويه الجزائر من أهمية في المتوسط ذات البعد الأمني المتعدد الأبعاد الاقتصادية، الطاقوية منها، العسكرية والبيئية، انطلاقا من العلاقات لثنائية والوظيفية التي تؤديها الجزائر مع تونس ولأهميتها في الاستراتيجية الأوربية في المنطقة المغاربية باعتبارها البلد الأكثر إمكانيات وقدرات[2]

وتعتبر البلد الوحيد الذي يمكن من خلاله تنفيذ السياسة الأمنية المشتركة المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والهجرة الغير شرعية باعتبارها الجزائر همزة وصل هامة بين أوروبا وا إفريقيا وجنوب الصحراء، مما يبرز الجزائر في موقع إقليمي جيد يتيح لها الفرصة على المشاركة في رسم السياسات المتعلقة بالمنطقة المغاربية، منها الحدود الشرقية [3]

[1]- عبد القادر عبد العالي، **محاضرة حول السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية** (الجزائر، جامعة مستغانم، قسم العلوم السياسية ،2014) ص.17

-2عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** (الجزائر ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، 2005) ، ص15

3-المرجع نفسه، ص 17

لا يمكننا حصر دور ومهمة الجزائر من ناحية الأمنية فقط بل لها دور فاعل من خلال سياستها الخارجية تجاه تونس، أولت الجزائر أهمية بالغة للمنطقة برزت في سياستها الخارجية ذات التوجه الإقليمي أو الدولي حتى وا ٍن تضاربت المصالح و اختلفت السياسات

تمحورت الرؤية الجزائرية لتونس حول مبادئ أساسية تمثلت في:

- معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون ومعاهدة الإخاء والوفاق، إضافتا إلى الاتفاقيات المبرمة في شتي القطاعات الاقتصادية والعلمية والثقافية والفنية.
- معاهدة التعاون في المجالات السيادية، تم التوقيع اتفاقية عسكرية لم تكشف تفاصيلها لسنة 2003[1].
- اتباع الدبلوماسية القمة من خلال زيارات رئيس الجمهورية المتكررة والتي بلغت 6 زيارات منها 3 زيارات كانت زيارات دولة وعمل و3 أخري من أجل أشغال تتعلق باجتماعات القمة العالمية، زيارات بخصوص محور أشغال القمة الإفريقية 1999، ولقمة العربية 2005.
- ممارسة التعاون الحدودي في إطار السطات الإقليمية.
- تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة بين البلدين مع إنجاز مشاريع أخري صناعية في إطار مخطط التنمية في المنطقتين[2].
- إنشاء شركات جزائرية تونسية ذات اقتصاد مختلط، حيث ارتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين إلى ما يتجاوز 292مليون دينار تونسي بطاقة تشغيل إجمالية 2200 عامل.

1-مرسوم رئاسي رقم 01-390 في 04ديسمير 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع74، 05 ديسمبر 2001

2-سليم العايب، مرجع سابق، ص 30

- انتهاج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة دبلوماسية الزيارات كأداة لأداء السياسة الخارجية من أجل ربط أواصل التعاون وتوثيق العلاقات بالدول وتعزيز إدارة سياسية لتكثيف اللقاءات والزيارات والاتصالات بين البلدين[1].
- تمسك الجزائر بمبدأ التعامل الرسمي مع تونس، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادتها الإقليمية ووحدتها الترابية[2].
- تطوير سياسة خارجية فعالة للتصدي لتهديدها الأمني للحدود الجزائرية الشرقية تجمع بين الوساطة الإنهاء النزاعات والخلافات.
- تفعيل دور الجزائر كلاعب إقليمي رئيسي في المنطقة إلى عملية تغير داخلية تستجيب للمحيط الإقليمي الذي أصبح يفرض تحديات أمنية وسياسية لعب دور قوة اقتصادية مفتاحية[3].
- تمت عدة إنجازات في الجانب المالي والتجاري أهمها إنشاء بنك التعاون المغرب العربي والإكفاء الجمركي لكل المنتوجات الوطنية في الاتجاهين.

ومن هنا تمكنت الدبلوماسية الجزائرية في فرض الجزائر كلاعب أساسي في العلاقات الدولية، وركن هام أكسبتها تقه مع دول الجوار خاصتنا مع تونس الشقيقة.

المطلب الثالث:الموقف الجزائري من أحداث الربيع العربي في تونس

حاولت الجزائر في إطار مواقفها من ثورات الربيع العربي وبعد سقوط نظام الرئيس "زين العابدين بن علي" أن تحيد بنفسها عن هذه الأحداث التي أطاحت بالكثير من الأنظمة العربية، وكانت متخوفة من تصدير الثورة إليها وحسب رأي المحلل السياسي والدبلوماسي السابق " عبد

1-محمد بوشقة ، مرجع سابق ، الدبلوماسية والصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وا إدارة الحرب الإثيوبية الإرترية ، مرجع سابق ،ص147

2-على بن هلهلول الرويلي، الأزمات تعريفها – أبعادها – أسبابها (الرياض، جامعة نايف، الغربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص 15

3- عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق ،ص17.

الله العمدي " في تصريح لموقع " جدل بالحبر التونسي " فإن وصول حركة النهضة إلى الحكم في تونس بعد 23 أكتوبر 2011، لم تكن تنظر إليه الجزائر بعين الرضا، لأنها حركة ذات طابع إسلامي خاصة بعد تجربة النظام السياسي الجزائري مع هذا التيار خلال فترة التسعينات، مع تأكيدها بأن هذا قد يشكل خطرا على حدودها في ظل أوضاع إقليمية يسودها التوترخاصة في ليبيا ومالي .

كانت تونس قد اتخذت إجراءات من جانبها كقرار الحكومة التونسية الذي يسمح للمواطنين الجزائريين بالدخول إلى تونس باستعمالها بطاقة التعريف الوطنية فقط داخل مشروع أطلق عليه الرئيس التونسي المؤقت "المنصف المرزوقي" -الحريات الخمس- وهو قرار رفضته الجزائر مبررة موقفها بأنها غير معنية بالأمر، وعزت ذلك إلى الظروف الأمنية التي تحكم المنطقة، والتي لا تشجع في نظرها على اتخاذ مثل هذا الإجراء.

وصادق البرلمان الجزائري يوم 08جانفي 2013على مشروع قانون متعلق بترسيم الحدود البحرية مع تونس، يتضمن مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية الحدود البحرية بين الجزائر وتونس مادتين وملحقا يشمل 09 مواد تحمل في مجملها إلى الضبط النهائي للحدود البحرية بين البلدين من خلال ممارسة كل جهة في مجاله البحري سيادته أوحقوقه السيادية أو ولايته القانونية، وتتضمن الاتفاقية وفق التقرير التمهيدي للجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية على تبادل المعلومات في حال التنقيب[1].

وقد تحفظت الجزائر تجاه أساليب التغير العنيف للسلطة السياسية تحفظها على الأحداث في تونس، وعملت على تعزيز دورها الإقليمي في حل النزاعات الإقليمية وتفادي أخطار الحروب الأهلية والانقلابات والانفلات الأمني (تونس) وعدم الاستقرار السياسي من خلال

[1]- "الجزائر ترسم حدود البحرية مع تونس والبرية مع ليبيا "، **جريدة الحياة اللبنانية**، 09 جانفي2013، ص ص 10-11.

تكثيف التنسيق والتشاور بشأن ملفات التعاون الثنائي والقضايا السياسية محل الاهتمام المشترك، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم ومبادئ حسن الجوار[1].

وتعاملت سياسة الجزائر الخارجية ببطء وحذر مع التغيرات التي طرأت على تونس بعد سقوط نظام بن على مما استدعي من سياستها أن تعيد حساب الأولويات، مع احتواء التوترات في دولة تونس، والحيلولة دون انتقال مفعول هذه المشاكل إلى داخل الحدود الجزائرية، أو حدود دول أخرى[2]. وكان توجيه دبلوماسية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للتعامل مع التحولات والأزمات التي طرأت على تونس والدول المجاورة الأخرى، التي تعود إلى جملة مركبة من الأسباب الداخلية والأبعاد الإقليمية والدولية والسعي إلى إعادة والاستقرار والأمن الإقليميين أثناء الجمعية العامة الأمم المتحدة 2014، وقد بذلت الجزائر جهودا حيث رافقت التحول في تونس بتقديم كل أنواع المساعدات المطلوبة من النصيحة إلى الدعم المالي، إلى التنسيق الأمني المباشر وغيره[3]

مع زوال الأزمة في تونس عملت الجزائر على مضمون التعاون الأمني والمخابراتي المشترك لمحاربة الإرهاب، وتنمية المناطق الحدودية، مع التعاون الاقتصادي المشترك، وتوحيد الرؤية والمنهج في الملف الليبي[4]، عدم الدخول في أي حلف مضاد لأحد الطرفين، التشاور وتبادل المعلومات بين الحزبين الحاكمين باعتبار كونهما يعيشان موجة انشقاق[5].

ومن خلال المبادئ السابقة الذكر، عملت الجزائر من أجل تفعيل مبادئ حسن الجوار الإيجابي في التصور الجزائري، ويقوم ذلك على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه،

---

[1]- عبد القادر عبد العالي، **مرجع سابق**، ص.18

[2]-**المرجع نفسه**، ص.20

[3]-مصطفي بوطورة ، "**الدبلوماسية الجزائرية والأزمات الدولية على ضوء توجيهات الرئيس بوتفليقة**"، جريدة صوت الأحرار ، 29 جوان 2016

[4]-عقيل الخطيب ، **دبلوماسية المد والجزر – مقال –تونس** – الجزائر ، 15 أكتوبر 2016 نقلا من الموقع :https://www.noonpost.org/tag 8068,04/04/2018/20:10h

[5]-**المرجع نفسه**.

ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق مبدأ التشاور والجوار قصد تدعيم وتنمية علاقة الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين كالجزائر وتونس، ويشمل كذلك إبرام الاتفاقيات والمعاهدات الضرورية لغرض معين، وا ٍن الجزائر في دبلوماسيتها عقدت اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع الدول المجاورة وأبرز مظاهر التعاون كانت بين الجزائر وتونس، حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق مع فرض الحماية من أي تهديد أو نزاع حدودي أو إقليمي كان، وتفادي أخطار النزاعات المحلية وتهيئة الجو المناسب للاستقرار السياسي لكلا البلدين.

المبحث الثاني: أداء السياسة الجزائرية تجاه المملكة المغربية

تشهد العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب منذ استقلال البلدين تجاذبات لا تنتهي على خلفية قضية الصحراء الغربية تحديدا وصلت لدرجة القطيعة الدبلوماسية وغلق الحدود، لكن هذه العلاقات تعرف أيضا محطات تصالح وانفراج وتقارب ثقافي بين الشعبين الجارين، وتشكل قضية الصحراء الغربية محور الخلاف الرئيسي بين البلدين، إذ يتهم المغرب الجزائر بعدم الحياد في القضية ووقوفها إلى جانب "جبهة البوليساريو" في حين تشدد الجزائر على أنها مجرد ملاحظ في الملف من طرف الأمم المتحدة، كما نذكر الخلاف الحدودي بين الجزائر والمغرب الذي تسبب في مواجهات عسكرية بين البلدين عرفت بحرب الرمال في أكتوبر 1963، وكانت العلاقة بين البلدين محل نزاع أكثر منه تشاور وتعاون عكس ما يحدث مع تونس، وهذا ما سنتطرق له في مبحثنا هذا.

المطلب الأول: واقع العلاقات الجزائرية المغربية

العلاقات الجزائرية المغاربية لم تخل من التعارض السياسي خصوصا مع المغرب الأقصى، حيث شكلت حادثة بدئهما مفاوضات الاستقلال وإعلان استقلالهما دون التنسيق المشترك بداية التنافر السياسي ولو أن ظهورها إلى العلن لم يظهر بسب مقتضيات الثورة والحفاظ على المكتسبات المشتركة، ورغم انعقاد "مؤتمر طنجة" الذي حاول وضع النقاط الأولى للوحدة المغربية، إلا أن استقلال الجزائر، أنهى التعامل على الأساس الحزبي وأصبح التعامل على أساس دولاتي قائما بين دول هدفها الأساسي ضمان سيادتها وسلامة ترابها الوطني، ومحاولة التوسع إن أمكن على حساب الأخر، والتي انتهت بحرب حدودية بين الجزائر والمغرب 1963، رغم ذلك كان السلوك الجزائري تجاه المغرب سلوكا تعاونيا يهدف إلى دفع مسار التكامل في إطار وحدة المغرب العربي رغم كل الاتهامات الموجهة له بخصوص المساس بالوحدة الترابية المغربية فيما يتعلق بالدعم الجزائري للقضية الصحراوية.

فيما يتعلق بالمسائل الأمنية فإن الجزائر اعتبرت أن الأمر قد تراجع بالنسبة لقضايا العنف في ارتباطه بالمغرب فترة 1999- 2009 رغم أنها لم تعلن صراحة مسؤولية المغرب عن دعمه للإرهاب الى أنها لم ترد الإساءة بالرغم من الحساسيات الموجودة على حد قول الرئيس بوتفليقة[1]، وهو ما يعكسه تصريح بوتفليقة بشأن العلاقات الجزائرية مع المغرب: "أعتقد أن كلانا بلغ سن الرشد ولابد من إعادة النظر في الأساليب البالية"[2]، ومن هنا يحاول النظام الجزائري تغليب عناصر الاخوة وحسن الجوار في علاقته مع الشعب المغرب رغم التباس العلاقات في بعدها الأمني.

كما تكرر تأكيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على وحدة المغرب العربي وعلى ضرورة العمل على تشييد الصرح المغاربي بما يتوافق مع تصوراتها ويتماشى مع رؤيتها، فبناء الاتحاد المغاربي بالنسبة للجزائر "خيار حضاري وأولوية وطنية ذات بعد استراتيجي فهو يشكل عامل استقرار وأمن في المنطقة"[3]، وقد أخذت الجزائر زمام المبادرة نحو تنشيط العلاقات بين دول المغرب على أساس اتفاقيات ثنائية كانت من أهمها اتفاقية تعاون وحسن جوار مع المغرب.

ونظرا للتمايز بين النظامين السياسيين للبلدين: نظام ملكي (المغرب) ونظام جمهوري (الجزائر)، فقد انعكس ذلك على مظاهر التهدئة للصراعات الإقليمية بين الحكومتين الجزائرية والمغربية التي سلمت بواقعية التقسيم إلى الكيانات القائمة وصارت تنظر إلى مشروع المغرب الكبير على أنه مجرد تعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية دون تنازل الدول عن أي شيء من سيادتها لحساب هيئة اتحادية مهما كانت هذه الهيئة محدودة السلطات.

يبرز تاريخ العلاقات الجزائرية بالمغرب العمق الشديد والترابط الوثيق والتأثير المتبادل لسياسة كليهما على الأخر، وكان الوضع العام الذي يطبع العلاقات بين البلدين متوترا نتاج

[1]- عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لتلفزيون الإمارات، أبوظبي 17 فيفري 2000.

[2]-عبد العزيز بوتفليقة، حديث لجريدة الخبر الجزائرية، 03 أوت 1999.

[3]-عبد العزيز بوتفليقة، كلمة في المنتدى العلاقات الخارجية الامريكية، نيويورك: 21 سبتمبر 1999، خطب ورسائل، 15 جويلية 1999، ص.32

غلق الحدود وفرض التأشيرة وفتح الحدود البرية لتعزيز المسار التعاوني، لكن طغيان الجوانب السياسة على السلوك السياسي للبلدين في نظرة أحدهم للأخر أدى إلى حالة من الركود في العلاقات الثنائية والتي بقيت متعلقة بحل مشكل الصحراء .

وتمثل دور الجزائر باجتماع اللجان الخاصة في جميع المجالات الثنائية خصوصا فيما يتعلق بمسألة الحدود والتي تشكل فيها قضية التهريب إلى ومن الجزائر ضررا على الاقتصاد الوطني، ويعتبر هذا التبادل تبادل غير مشروع يتم عن طريق التهريب من الناحيتين[1].

وطيلة هذه الفترة انتفى توقيع أي معاهدة أو اتفاقية ماعدا اتفاقية الربط الكهربائي التي دخلت المفاوضات بشأنها منذ سبتمبر 2009 وهي مرتبطة أكثر بمشروع جهوي أوروبي، ويبقى المتغير الاستراتيجي الوحيد الذي يطبع المجال التعاوني الثنائي مر تبط بالمصالح أساسا بالعامل الخارجي كأنبوب الغاز الجزائري المار إلى إسبانيا عبر المغرب، يبقى المتغير الاستراتيجي الوحيد الذي يعتبر مصلحة عضوية لدرجة أنه لا يتأثر لا بقضية الصحراء الغربية ولا بقضية أخرى.

كان الموقف الجزائري تجاه المغرب الأقصى يتميز بضرورة الامتناع عن استعمال القوة والتهديد بها من أجل الحفاظ على السلم والأمن في المنطقتين، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والحاكمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها والتي تدافع عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة[2].

وقد جاء تطبيع العلاقات بين البلدين بصدور إشارات إيجابية من طرف المغرب بعد انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجزائر، مهدت للتحضير للقاء بين البلدين في صيف 1999

[1]-عبد الرحمان مبطول، **التحديات والمعيقات فترة العهد الثانية للرئيس بوتفليقة** (الجزائر: مطبوعات القصبة، 2005) ص.80.

[2]-**المرجع نفسه**، ص.35

إلا أن وفاة الملك الحسن الثاني، أدت إلى إرجاء اللقاء، ثم فشل هذا التقارب في 1999 بعد اتهام الجزائر للمغرب بإيواء جماعات مسلحة جزائرية، وتوالت الأحداث وفقا لهذه الكرونولوجيا:

✍ في 24 سبتمبر 2004 بعث الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رسالة إلى زعيم البوليساريو الراحل محمد عبد العزيز عبر فيها عن دعم بلاده للقضية وذلك بسبب توجيه المغرب المذكرة توضيحية إلى الأمم المتحدة شرح فيها مسؤولية الجزائر في قضية الصحراء الغربية .[1]

✍ مارس 2005: أول لقاء رسمي يعقد في الجزائر بين الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وملك المغرب محمد السادس.

✍ ديسمبر 2012: أيام ثقافية جزائرية تنظم في الرباط في إطار تنمية العلاقات التعاون الثقافية بين البلدين.

✍ ديسمبر 2013: الجزائر تقرر مقاطعة الاجتماعات والنشاطات السياسية التي قد تقام مستقبلا على الأرضي المغربية، وذلك عقب ما وصفتها بالاستفزازات المتكررة من طرف الرباط، خصوصا بعد حكم القضاء المغربي بمعاقبة مدنس العلم الجزائري. [2]

✍ نوفمبر 2015: دعوة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من قبل الملك محمد السادس، من أجل الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستوى تطلعات الشعبين والعمل على بناء اتحاد المغرب العربي.

✍ 23/22 أفريل :2017 استدعاء السفير الجزائري لدى الرباط لقلق المغرب إزاء أوضاع نازحين سورين على الحدود مع الجزائر، الخارجية الجزائرية تعلن بدورها استدعاء السفير

[1]-الجزائر والمغرب، خلافات ولقاءات وحدود مغلقة، موسوعة – وثائق وأحداث – 27 أفريل 2017 نقلا عن الموقع https:// www.aljazerra.net/09/04/2018/19:00h

[2]-**المرجع نفسه** .

المغربي لإبلاغه رفضها القاطع لما وصفه " بالادعاءات الكاذبة " التي وجهها المغرب لجارته الشرقية بمحاولة ترحيل رعايا سوريين نحو أراضي المملكة[1].

كما تطرق الدبلوماسي الجزائري في الآونة الأخيرة 21 أكتوبر 2017 " عبد القادر مساهل " إلى المشاكل الاقتصادية التي تواجهها بلاد شمال إفريقيا مثل مصر وتونس، وقال وزير الخارجية الجزائرية إن " شركة الخطوط الملكية المغربية تنقل أشياء أخري غير المسافرين " في إشارة منه " الحشيش " ويكمن دور السياسة الجزائرية اتجاه المغرب للحد من مشاكل الجريمة المنظمة وقطعها.[2]

لقد حاولنا من خلال هذا المبحث تجسيد واقع العلاقات الجزائرية المغربية، حيث استطاعت الدبلوماسية الجزائرية بفضل نشاطها المكثف استغلال الظروف الخارجية واستمرار الارتكاز في سياستها على جملة مبادئ التي شكلت على مدار التاريخ السياسي الجزائري منطلقاتها في تفسير السلوك الدبلوماسي الجزائري، حيث أن الجزائر بقدر امتلاكها وتحريكها لماكنة السياسة المعززة بعلاقات حسن الجوار وا ٍطفاء النزاعات بالدول المغاربية ، كمبادئ الدفاع عن حركات التحرر واحترام قداسة الحدود، وتقرير المصير " القضية الصحراوية " ذلك عن طريق لحترام الشرعية الدولية ،غير أننا نلاحظ تباطؤ في مسار تعاون الجزائر مع المغرب وذلك للأسباب سابقة الذكر .

المطلب الثاني: مشكل الحدود وقضية الصحراء الغربية.

يعتبر هذين العاملين من الأسباب الأكثر تعقيدا في العلاقات الجزائرية المغربية، إذ أصبح كل من الطرفين يسعى الى الدفاع عن حدوده بالرجوع إلى الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة مع المستعمر مثل معاهدة "لالة مغنية" مارس 1845 التي وقعها المغرب مع فرنسا،

[1]-حدود الجزائر والمغرب ، **الأزمة القديمة المتجددة** ، حوار صحفي في الدوحة 19 جويلية 2015 (مكة المكرمة) نقلا عن موقع : 20: https:// :www.aljazerra.net/10/04/2018/15

[2]- عبد القادر مساهل، ، **تصعيد دبلوماسي بين المغرب والجزائر بعد تصريحات**، أخبار شؤون عربية ودولية ، 22 أكتوبر 2017-11:25 نقلا عن موقع : /01h: 10/04/2018/22 http://www.masrawy.com

والتي نصت على استمرارية الحدود التي كانت بين المغرب وتركيا لتصبح هي الحدود مع المغرب والجزائر، إلا أن المشكل المتعلق بالصحراء الشرقية بقي عالقا خصوصا بعد اكتشاف الحديد بها وتجدد المطالب المغربية بضرورة تسوية المشكلة كان سببا في حدوث مواجهات أدت إلى قيام تحالفات غير مستقرة تصنعها الأحداث والمصالح مما شكلت بؤرا للتوتر والنزاع بين الدول.

بقي المشكل الحدودي عاملا مزمنا ومؤثرا في طبيعة العلاقات بين البلدين وكثيرا ما استعمل كورقة ضغط سياسي في سبيل تغير بعض المواقف لطرف ما، أو لتحقيق نوع من التوزان في المنطقة، ولم تعترف المغرب بالحدود الجزائرية رسميا حتى سنة 1989 أي تم إمضاء اتفاق بشأنها، وشهدت بعد ذلك الجزائر والمغرب مرحلة من الانفراج لم تدم طويلا، لأن مشكل الصحراء الغربية بامتداد جذورها في الماضي بقيت تشكل رهانا استراتيجيا ودافعا أساسيا لخلق التوتر بين البلدين .

شكلت قضية الصحراء الغربية موضوع خلاف شائك بين الجزائر والمغرب نظرا لما تكتسيه القضية من أهمية بالغة مرتبطة بالموقع الاستراتيجي لمنطقة الصحراء الغربية، لم يكن الطرح المغربي مبنيا على أسس تاريخية ثابتة، بل كانت الأهداف الاستراتيجية دافعا رئيسيا دفع المغرب إلى الإصرار على مطالبها، خاصة بعد اكتشاف احتياطي الفوسفات الكبير المتواجد بمنطقة "بوكراع " بالإضافة إلى ثروات الشاطئ الأطلسي.

ورغم تراجع المغرب عن مطالبه في موريتانيا، واعترافه الرسمي بذلك إلا أن أطماعه في ضم الصحراء الغربية مازالت إلى يومنا هذا[1]، وأدى اعتراف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية يوم 07 مارس 1976 إلى نقطة توتر حاسمة في تاريخ العلاقات الجزائرية – المغربية حيث تم قطع العلاقات الدبلوماسية وسط أجواء مشحونة بالتوتر العسكري بين الجيش

[1]- مصطفي صايج، **تطور العلاقات الجزائرية المغربية من خلال أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية** (رسالة ماجستير ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية 1996) ص.67

المغربي وجبهة البوليساريو، ثم جاء بعد ذلك انضمام الجمهورية الصحراوية إلى منظمة الوحدة الإفريقية في فيفري 1982 ، والاعتراف بها من طرف 26 دولة عضو.

إن المقاربة الجزائرية كانت مبنية على مبادئ وأسس السياسة الخارجية الهادفة إلى مساندة الحركات التحررية في العالم، وحق تقرير مصير الشعوب بنفسها، وهو ما جعل الجزائر تساند مقترح الأمم المتحدة القاضي بإجراء استفتاء حق تقرير المصير، واعتباره الأداة الناجحة لتسوية القضية الصحراء الغربية، غير أن هذا الموقف كان أساسا لخلاف حاد مع المغرب.

في نفس الوقت تأتي المواقف الجزائرية بتطور اخر، حيث تقول إن العلاقات الجزائرية مبنية على جانبين أول جانب العلاقات الثنائية أما الجانب الثاني هو قضية الصحراء وهي ملف من ملفات الأمم المتحدة والجزائر لا تطالب أكثر من احترام الشرعية الدولية، ومشكل الصحراء الغربية مشكل يعني بالدرجة الأولى المملكة المغربية وجبهة البوليساريو فهو ليس مشكلا جزائريا مغربيا[1].

وبهذا تعتبر مشكلة الحدود والصحراء الغربية نقطتين هامتين في توجه السياسة الخارجية الجزائرية إزاء المغرب الأقصى، تفتح المجال أمام بقاء الوضع القائم لمدة غير محددة ومفتوحة وأمام استمرار الغموض الشديد للقضايا العالقة بينهم.

المطلب الثالث: دور الجزائر اتجاه المملكة المغربية

يبرز تاريخ العلاقات الجزائرية بالمغرب العمق الشديد والترابط الوثيق والتأثير المتبادل لسياسة كليهما على الأخر، تميزت لفترة 1999-2009 بطغيان قضية مهمة على مستوى العلاقات الجزائرية المغربية، كان الوضع العام الذي يطبع العلاقات بين البلدين متوترا نتاج غلق الحدود وفرض التأشيرة وفتح الحدود البرية لتعزيز المسار التعاوني، لكن طغيان الجوانب

[1]-عبد العزيز بوتفليقة، **حديث صحفي لتلفزيون الإمارات، مرجع سبق ذكره** .

السياسة على السلوك السياسي للبلدين في نظرة أحدهم للأخر أدى إلى حالة من الركود في العلاقات الثنائية والتي بقيت مصممة بحل مشكل الصحراء.

تمثل دور الجزائر باجتماع اللجان الخاصة في الجميع المجالات الثنائية خصوصا فيما يتعلق بمسألة الحدود والتي تشكل فيها قضية التهريب إلى ومن الجزائر ضررا على الاقتصاد الوطني، ويعتبر هذا التبادل تبادل غير مشروع يتم عن طريق التهريب من الناحيتين[1].

حيث يصرح الرئيس بوتفليقة قائلا " العلاقات الثنائية هي سائر الحدود التونسية الجزائرية مفتوحة 3 ملايين جزائري يسافرون سنويا إلى تونس بينما تستقبل الجزائر 5000تونسي وكذلك بالنسبة للمغرب لهذا اعتقد أن الملفات معقدة[2].

فطيلة هذه الفترة انتفى توقيع إي معاهدة أو اتفاقية ماعدا اتفاقية الربط الكهربائي التي تدخل المفاوضات بشأنها منذ سبتمبر 2009 وهي مرتبطة أكثر بمشروع جهوي أوروبي.

يبقي المتغير الاستراتيجي الوحيد الذي يطبع المجال التعاوني الثنائي مرتبط بالمصالح أساسا بالعامل الخارجي كأنبوب الغاز الجزائري المار إلى إسبانيا عبر المغرب، يبقى المتغير الاستراتيجي الوحيد الذي يعتبر مصلحة عضوية لدرجة أنه لا يتأثر لا بقضية الصحراء الغربية ولا بقضية أخرى.

عملت سياسة الجزائر الخارجية اتجاه المملكة المغربية على مبدأ التعاون بين الدول المجاورة في دورها اتجاه المغرب الأقصى أعطاه أهمية لتفصيل صورة مبادئ حسن الجوار الإيجابي في التصور الجزائر، لبعث التعاون الثنائي والجهوي لصالح أطرافه[3].

1-عبد الرحمان مبطول، **التحديات والمعيقات فترة العهد الثانية للرئيس بوتفليقة** (الجزائر، مطبوعات القصبة، 2005) ص.80.

2-عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لتلفزيون الامارات، مرجع سابق.

3 - سليم العايب، مرجع سابق، ص.30.

كان دور الجزائر اتجاه المغرب الأقصى ضرورة الامتناع عن استعمال القو ة والتهديد بها في علاقاتها بالوسائل السلمية كالمفاوضات والوساطة، والتحقيق والتحكيم والتوفيق والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم والأمن في المنطقتين، تعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والحاكمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، أي تحمل الجزائر في هذه الفكرة دور عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة[1].

جاء تطبيع العلاقات بين البلدين، بصدور إشارات إيجابية من طرف المغرب بعد انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجزائر، مهدت للتحضير للقاء بين البلدين في صيف 1999 إلا أن وفاة الملك الحسن الثاني، أدت إلى إرجاء اللقاء، ثم فشل التقارب في 1999 بعد اتهام الجزائر بإيواء جماعات مسلحة جزائرية.

24 سبتمبر 2004 بعث الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رسالة إلى زعيم البوليساريو الراحل محمد عبد العزيز عبر فيها عن دعم بلاده للقضية وذلك بسبب توجيه المغرب المذكرة توضيحية إلى الأمم المتحدة، الشرح فيها مسؤولية الجزائر في قضية الصحراء الغربية[2].

مارس 2005 أول لقاء رسمي يعقد في الجزائر بين الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وملك المغرب محمد السادس.

ديسمبر 2012، أيام اتفاقية جزائرية تنظم في الرباط في إطار تنمية العلاقات التعاون الثقافية بين البلدين[3].

1-المرجع نفسه، ص.35

2-الجزائر والمغرب، **خلافات ولقاءات وحدود مغلقة**، موسوعة – وثائق وأحداث – 27 أفريل 2017 نقلا عن الموقع https:// www.aljazerra.net/09/04/2018/19:00h

3- الجزائر والمغرب، **خلافات ولقاءات وحدود مغلقة**، المرجع نفسه.

ديسمبر 2013 الجزائر تقرر مقاطعة الاجتماعات والنشاطات السياسية التي قد تقام مستقبلا على الأرضي المغربية، وذلك عقب ما وصفتها بالاستفزازات المتكررة من طرف الرباط، خصوصا بعد حكم القضاء المغربي بمعاقبة مدنس العلم الجزائري.

نوفمبر 2015 دعوة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من قبل الملك محمد السادس، من أجل الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستوى تطلعات الشعبين والعمل على بناء اتحاد المغرب العربي.

23/22 أفريل 2017 استدعاء السفير الجزائري لدى الرباط، لقلق المغرب إزاء أوضاع نازحين سورين على لحدود مع الجزائر، الخارجية الجزائرية تعلن بدورها استدعاء السفير المغربي لإبلاغه رفضها القاطع لما وصفه " بالادعاءات الكاذبة " التي وجهها المغرب لجارته الشرقية بمحاولة ترحيل رعايا سوريين نحو أرضي المملكة وفق الأناضول[1].

دعمت دوائر القرار في الجزائر " إجهاض الاحتجاجات في شمال المملكة المغربية" وبدعم من المخابرات الخارجية الفرنسية التي عين " إيمانويل ماكرون" سفير بلاده في الجزائر "بيرنارد إيمي" في قيادتها لإنجاح هذه الخطوة، فيما قرر بوتفليقة إبعاد رئيس حكومته " عبد المالك سلال " وتعويضه برجل اقتصاد " عبد المجيد تبون " لخفض التوتر مع المغرب وبداية حوار يبدأ من المساعدة على حل قضية الصحراء.[2]

كما تطرق الدبلوماسي الجزائري في الآونة الأخيرة 21 أكتوبر 2017 " عبد القادر مساهل " إلى المشاكل الاقتصادية التي تواجهها بلاد شمال إفريقيا مثل مصر وتونس، وقال وزير الخارجية الجزائرية إن " شركة الخطوط الملكية المغربية تنقل أشياء أخري غير المسافرين " في

1-حدود الجزائر والمغرب ، الأزمة القديمة المتجددة ، حوار صحفي في الدوحة 19 جويلية 2015 (مكة المكرمة) نقلا عن موقع : 20: 15/10/04/2018/www.aljazerra.net: https://

2-عبد الجبار مطعيش ، العلاقات المغربية الجزائرية من 1830 إلى اليوم (رسالة دبلوم الدراسات العليا ، كلية الحقوق ، الرباط ،د ت ن) ص.254

إشارة منه " الحشيش " ويكمن دور السياسة الجزائرية اتجاه المغرب للحد من مشاكل الجريمة المنظمة وقطعها.[1]

لقد حاولنا من خلال هذا المبحث تجسيد لواقع الجزائر اتجاه المغرب الأقصى ، حيث استطاعت الدبلوماسية الجزائرية بفضل نشاطها المكثف استغلال الظروف الخارجية وترتكز في سياستها على جملة مبادئ التي شكلت علي مدار التاريخ السياسي الجزائري منطلقاتها في تفسير السلوك الدبلوماسي الجزائري، حيث أن الجزائر بقدر إمتلاكها وتحريكها لماكنة السياسة المعززة بعلاقات حسن الجوار وا إطفاء النزاعات بالدول المغاربية، كمبادئ الدفاع عن الحركات التحرر واحترام قداسة الحدود، وتقرير المصير " القضية الصحراوية " ذلك عن طريق احترام الشرعية الدولية، غير أننا نلاحظ تباطؤ في مسار التعاون الجزائر مع المغرب وذلك للأسباب سابقة الذكر

[1]-أخبار شؤون عربية ودولية ، تصعيد دبلوماسي بين المغرب والجزائر بعد تصريحات " عبد القادر مساهل " ، 22 أكتوبر2017-11:25 نقلا عن موقع : /01h: 10/04/2018/22/ http://www.masrawy.com

المبحث الثالث: تحديات الدور الجزائري في علاقته مع تونس والمغرب

من خلال هذا المبحث نحاول التطرق إلى أهم العوامل التي تعترض الجزائر في تجسيد دورها إقليميا، سواء كانت تحديات مرتبطة بنظامها الداخلي، أو المشاكل الإقليمية المتمثلة أساسا في تعطيل المسار التكاملي للمغرب وتذبذب العلاقات المغاربية الثنائية خاصة العلاقات الجزائرية المغربية وارتباطها بقضية الصحراء الغربية، كما نتطرق إلى موقف الجزائر من القضية الصحراوية، إضافة إلى التحولات التي يعيشها المغرب العربي نذكر منها ثورة الربيع الربعي في تونس، وهنا ستجبر الجزائر على التأكيد على دبلوماسيتها في التعامل مع الأزمة ودعم تطلعات الشعوب ورفضها للتدخل الأجنبي .

المطلب الأول :المعيقات الخارجية

من أهم المعيقات الخارجية التي تؤثر في السياسة الجزائر الخارجية مشكل الحدود والقضية الصحراوية في المرتبة الأولى مع الدول المجاورة، لقد كان لغياب مفهوم الحدود الثابتة في دول المغرب العربي إبان المرحلة الاستعمارية أثر كبيرا على مستقبل علاقات الدول بعد استقلال ، حيث تجسدت الحدود الاستعمارية الناجمة عن تقسيم مناطق النفوذ بين القوي العظمى، وشكلت بؤرا للتوتر والنزاع بين الدول المجاورة[1].

يبقي المشكل الحدودي عاملا مؤثرا في طبيعة العلاقة الجزائرية مع المغرب وكثيرا ما استعمل كورقة ضغط سياسي في سبيل تغير بعض المواقف أو لتحقيق نوع من التوازن في المنطقة، كما شكلت قضية الصحراء الغربية موضوع خلاف شائك لسياسة الجزائر اتجاه المغرب لما تكتسيه هذه القضية من أهمية بالغة ترتبط بالموقع الإستراتيجي لمنطقة الصحراء الغربية، وكذلك لتضارب مصالح كلا الدولتين بشأنها، وهوما انعكس على مواقف الجزائر

[1]-عبد النور بن عنتر ، **العلاقات المغاربية – الإفريقية بعض جوانب الإشكالية** ، مجموعة الخبراء المغاربة (تونس ، مركز الدراسات المتوسطية ، ع4 ، 2011) ص .03.

والمملكة المغربية المتناقضة إلى حد النزاع، ولم يكن الموقف المغربي مبنيا على أسس تاريخية مطلقة، بل كانت الأهداف الإستراتيجية دافعا رئيسا دفع المغرب إلى الإصرار على مطالبها.

-تعتبر دول المغرب العربي ساحة للتنافس الإستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي والأوروبي ، في ظل غياب إستراتيجية أمنية موحدة صار الكثير من الباحثين يرون أن الدول المغاربية تتحدث لغة إستراتيجية لا تفهمها الدول الإفريقية ولا تحدثها أو تتخوف من مقاطعتها.

الاستعمار الفرنسي في المنطقة المغاربية ونذكر على وجه التحديد، الجزائر، المغرب، تونس تعتبر مناطق النفوذ فرنسية، والتي تعزز مصالحها وفق استراتيجيات تخدمها وخاصة الاستراتيجية الاقتصادية ، حيث يعتبر أكثر العوائق لدور السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني: المقاربة الجزائرية للقضية الصحراوية

بخصوص قضية الصحراء الغربية أكد وزير الشؤون المغاربية والإفريقية وجامعة الدول العربية " عبد القادر مساهل "، أن موقف الجزائر لم يتغير منذ أن سجلت قضية الصحراء الغربية لدى الأمم المتحدة في قائمة الدول الغير مستقلة، مجددا موقف الجزائر الدافع لحل النزاع في إطار مبدأ تصفية الاستعمار وحق تقرير الشعوب لمصيرها[1]، وشدد على أن موقف الجزائر متطابق مع الأمم المتحدة بالنسبة لتسوية قضية الصحراء الغربية أي تفعيل مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

منذ اندلاع الصراع بين الشعبين الصحراوي والمملكة المغربية، كانت الجزائر دائما في توجه سياستها تعمل على خيار الاستفتاء كمفتاح لتقرير مصير الشعب الصحراوي، وتذهب إلى تأييد ودعم الشعب الصحراوي في المطالبة بحق تقرير مصيره، هذا المبدأ ثابت في السياسة

[1]-جريدة الموعد اليومي ، حوار مع القناة الإذاعية الجزائرية الأولى 18 نوفمبر 2015، تم آخر تحديث في 02 أفريل 2016 نقلا عن موقع : https://www.eldjazair online.net/11/04/2018/19:45h,

الخارجية الجزائرية ويمكن تحديد عناصر وأساسيات الموقف الجزائري حسب تقرير بعثه الأمم المتحدة في الصحراء الغربية إلى ما يلي[1]:

- تحترم الجزائر إرادة الشعب الصحراوي في الاختيار الحر والبعيد عن المساومات.
- تنفي الجزائر نفيا قاطعا مطامع ترابية بالنسبة للإقليم الصحراوي.
- استنادا إلى مبادئ الأمم المتحدة، تتمسك الجزائر بضرورة خروج الإستعمار من المنطقة الصحراوية.
- ترى الجزائر في سياستها الخارجية أن مساعدتها للشعوب الراعية في تقرير مصيرها، يتم من منطلق تجربتها الثورية المريرة، كما يستمد شرعيته من المواقف الرسمية للدولة الجزائرية.
- تصريح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أفريل 2006 قائلا " **إن المساندة التي يحظى بها المغرب من باريس في الملف الصحراوي غير مقبولة، وأنها من بين ما يعرقل معاهدة الصداقة بين الجزائر وفرنسا**" [2]
- ترى الجزائر أنها طرفا مهتما بالموضوع، والمنظمات تعامل الجزائر على هذا الأساس.
- مكانة الجزائر كقوة جهوية في المنطقة فضلا عما قد تراه المغرب في ذلك كله أنه على حسابه، على اعتبار تطويعا له وتهديدا لأمنه واستقراره.[3]

[1]-إسماعيل معراف ، **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة ... وحديث عن الشرعية الدولية ؟** (الجزائر: دار الهومة ، 2010) ص.113.

[2]-محمد لمين جبيلة، **العلاقات الفرنسية الجزائرية 1999-2009** (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسة والإعلام، 2010) ص.135.

[3]- مصطفى صايج، **مرجع سابق**، ص.ص.133.134.

- ترى الجزائر أن في حالة إدماج الصحراء الغربية تحت سلطة المغرب فان أطماع المغرب قد تمتد إلى مطالبة هذه الأخيرة بأراضي الجزائر الحدودية (تندوف– بشار ... الخ) لتحقيق حلمها القديم "المغرب الكبير le grand Maghreb "[1].

موقف الجزائر يتماشى مع مبادئ سياستها الخارجية التي تبلورت أثناء الثورة وعرفت بها عالميا، ويتفق مع مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية خاصة مبدأ قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهو موقف ينسجم مع قرارات الأمم المتحدة حول تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية[2].

تقدم الجزائر إلى لجنة تطبيق الاستفتاء لمنظمة الوحدة الإفريقية، حيث تري فيها مساهمة منها لحل النزاع المغربي– الصحراوي تمثلت في ثلاثة نقاط مفصلة وهي:

✍ الخصائص الأساسية للاستفتاء المقترح من طرف المغرب.

✍ اختصاص لجنة التنفيذ التابعة للمنظمة ووظائفها، والتركيز أساسا على حل النزاع بالطرق السلمية مع إجراء الاستفتاء شروط تنظيم الاستفتاء المقترح.[3]

✍ نرى تأكيد الجزائر على مبادئه القارة ودعمها المادي والمعنوي " لجبهة البوليساريو" مع استنكار كل السلوكيات المغربية، كاعتبارها " المسيرة الخضراء " خرقا للمواثيق الدولية وشنها لحملة سياسة ودبلوماسية، يعكس مدى اللاتوافق بين الجزائر والمغرب، اذ أصحبت قضية الصحراء الغربية عاملا مغذيا لها.

✍ كما أعادت الرؤية في سياستها الخارجية اتجاه التسوية الأممية حاليا التي تمثلت في: - إجراء استفتاء.

3- ميلود غربي، **الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات والتحديات الوطنية** (الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع،2011)، ص.70.

[2]-على الماشي، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي** (بيروت: دار الكلمة، 1980) ص.234

[3]-عمر صدوق، **دروس في التنظيم الدولي المعاصر** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية التوزيع، 1996) ص. 204.

✍ منح حكم ذاتي موسع في إطار السيادة المغربية.

✍ سحب بعثة " مينوروسو" من الصحراء.[1]

- نستنتج أن رؤية الجزائر من قضية الصحراء الغربية لا خلفية له سوى نصرة قضية عادلة وحق تقرير المصير مبدأ ثابت من مبادئ السياسة الخارجية لذلك الجزائر تؤيد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وفق قرارات الشرعية الدولية، وهذا الموقف الثابت نابع ومنبثق عن بيان أول نوفمبر الذي ينص على تحرير الشعوب من الاستعمار مهما كانت طبيعته.

المطلب الثالث: موقف الجزائر من ثورة الربيع العربي (تونس)

اندلعت موجة عارمة من الثورات والاحتجاجات في مختلف أنحاء الوطن العربي مع مطلع 2011، بدأت بعد حادثة إحراق" محمد البوعزيزي" لنفسه في تونس، فاندلعت الثورة التي انتقلت إلى كثير من الأقطار العربية والمغاربية، وعرفت تلك الفترة بربيع الثورات العربية وقد تضمنت نشوب معارك بين قوات الأمن والمتظاهرين مما أدى إلى وقوع قتلى من المواطنين ورجال الأمن.

وتعتبر الجزائر من أكبر المتأثرين بما يحدث في تونس بسبب القرب الجغرافي والاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أخرى، ممادى إلى تزايد الأعباء المادية والبشرية لتامين الحدود الشرقية مع تونس، نظرا لضعف الجيش التونسي وقلة الخبرة التونسية في المسائل الأمنية الخطيرة[2]، حيث قامت الجزائر بتكثيف تواجدها العسكري على الحدود وذلك

[1]- محمد بوكطب ، "**الصحراء الغربية بين التسوية الأممية والمبادرة المغربية** "، 29 أكتوبر 2016 ، نقلا عن موقع :(https://www.platform almanhal.com/15/04/2018/01:08).

[2]-عزالدين عبد المولى، **الانتقال الديمقراطي في العالم العربي أضواء علي التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي** ،مركز الجزيرة للدراسات ، 14 فيفري 2013 نقلا من : https://www.studies.aljazera.net /15/04/2018/21:33h/

لبروز النشاط الإرهابي في تونس خاصة مع الحدود التونسية للتصدي لهذه التهديدات والقضاء عليها.[1]

وقد سعت الجزائر في هذا المناخ إلى البروز كقوة إقليمية لا غني عنها في مكافحة الإرهاب لما تملكه من قوة عسكرية واقتصادية، وبشرية وجغرافية، إذ تحاول الجزائر منذ استقلالها تكريس دروها القيادي في الفضاء المغاربي لعزل الدور المغربي، بفضل هذه المساعي تبرز الجزائر كشريك فعال بالمنطقة، حيث لاتنفك الدول الكبرى عن التعاون معها لتحقيق مطالبها.

وارتكزت الجزائر في هذه التوجه على مجموعة من النقاط جعلت كفتها تميل على حساب الأطراف الأخرى لاسيما الطرف المغربي نذكر منها:

- تطور القدرة العسكرية، طبقا لتصنيفات 2012ماتزال الجزائر تتصدر الدول المغار بية من حيث القوة العسكرية بميزانية ضخمة، بالإضافة إلى التجهيزات العسكرية المتطور، كما جاء في تقرير **GRIP** لسنة 2013 .

- تعمل الجزائر على تعزيز قدراتها العسكرية في ظل ظروف إقليمية غير امنة باعتبار أن موقعها في منطقة المغرب العربي يفرض عليها هذا التوجه الاستراتيجي خاصة منذ مطلع 2011 لما شهدته المنطقة من عدم استقرار سياسي وأمني من جهة، ومن جهة أخرى التهديدات الأمنية الداخلية التي تتمثل أساسا بتنظيم " القاعدة في بلاد الإسلامي" ، إضافة إلى الأزمة التونسية، كلها مخاطر وتهديدات أمنية تواجه الجزائر بحكم منطق الوصول إلى الريادة الإقليمية في المنطقة.[2]

---

[1]-الحسين بن حاج نصر، **"تونس والجزائر ترفعان مستوي التنسيق الأمني لضبط الحدود جريدة الرياض"** ، ع 16780 ، 03 جوان 2014،نقلا من:/15/04/2018/21:41 https://www.alriyadh.com

[2]علي جهاد بورعة ، **الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية** ، 20 مارس 2016 نقلا عن موقع : https://www.maspolitiques.com /15/04/2018/22:14h/

تلعب الجزائر دور فعال في المنطقة في مجال مكافحة الإرهاب، حيث بنت موقفها مع اتفاق الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون الاستخباراتي خاصة مع "قاعدة أفريكوم" وبالتنسيق العملياتي الجزائري على أرض الواقع دون تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وتهدف الجزائر من خلال هذا إلى :

الخوف من عودة القوى الإقليمية للمنطقة، لاسيما الطرف المغربي في بسط نفوذه، الذي تراه الجزائر تهديدا لمواقفها.

لعب دور الشريك الفعال الإقصاء المغرب من المعادلة وهذا ما نجحت فيه الجزائر نسبيا بعد المبادرة السلمية التي قادتها الجزائر في حل الأزمة المالية ، والقضاء على الجماعات الإرهابية على حدودها وداخل الأراضي الجزائرية خاصة بعد الاعتداء الإرهابي "بعين أميناس " جنوب الجزائر حيث كان من بين الإرهابين 11 تونسيا[1].

كان موقف الجزائر من هذا التهديد الدفع نحو اعتماد المجتمع الدولي " مبدأ تجريم دفع الفدية للإرهابيين"، حيث كان اختتام مجلس الوزراء الداخلية العرب اجتماعات الدورة الثانية والثلاثين في الجزائر يوم 11 مارس 2015 ، اعلن المجلس عزمه على مواصلة الجهود الرامية لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة بكافة أشكالها (الإتجار بالمخدرات ، التهريب ...الخ)[2].

وللتأكيد على أن الجزائر لازالت ثابتة في موقفها اتجاه تجريم دفع الفدية قال وزير الشؤون الخارجية "رمضان لعمامرة" إن المجموعة الدولية ستسجل بأن الجزائر عندما تنادي بتجريم تقديم الفدية إنما تقوم بذلك عن قناعة كاملة وتمارس ما تقوله وتدافع عن هذا المبدأ وتنفذه قبل مطالبة الغير بتطبيقه وبالإحكام إلى نفس المبدأ.[3]

[1]- صابر رمضان ، **"أبعد من مالي : أزمة الشمال الإفريقي" ، جريدة القدس** ، ع 7345 ، 30 جانفي 2013 ، ص.18

[2]- موقع الإذاعة الجزائرية 31 أوت 2015 ، أخر تحديث 07 أفريل 2016 نقلا من : https://www.radio.algerie.dz /15/04/2018/01 :02h/

[3]- **المرجع نفسه.**

وقد أدت العمليات الإرهابية في تونس مابين 2011 إلى 2015 حسب ما أشار إليه " مركز الدراسات المتوسطية والدولية " إلى: مقتل 49 من عناصر الجيش الوطني التونسي، بالإضافة إلى 90 جرحى، مقتل 17 من عناصر الحرس الوطني التونسي و 56 جريحا، مقتل 7 من عناصر الشرطة و45 جريحا، مقتل 24 من المواطنين التونسيين والأجنبيين و50 جريحا.

أما التنظيمات الإرهابية فقد تم قتل 75 من عناصرها ويبقى التحدي الأمني يشكل هاجسا حقيقيا لاستقرار الدول المغاربية هذا ما كانت تراه الجزائر، وهو يؤثر في إتحاد المغرب العربي وعدم تفعيله ومنه تمثل منطقة المغرب العربي فضاء جيوسياسي وأمني مهم للجزائر ولتوجهاتها الإستراتيجية بالمنطقة، من خلال رسم عقيدة أمنية تتأقلم مع المتغيرات الحالية، يمكنها من تحقيق قيادة إقليمية في الفضاء المغاربي .

كما سعت الجزائر في استراتيجياتها الإقليمية لعب دور حامي للمنطقة، مقاومة كافة الضغوط الدولية بإقامة "سياسة الجوار Politique De Voisinage" لصالح التكامل الأفقي "L'intégration horizontale" بين دول المنطقة لتصبح الجزائر دركي المنطقة " Gendarme de la région" من خلال دورها في تقليص الهجمات الإرهابية والهجرة غير الشرعية، والتدخل بدبلوماسية سلمية في الأزمات الإقليمية، حيث كان وقوفها على فرض نفسها كقوة إقليمية بشروطها انطلاقا من حفاظها على اتساق المذهب التقليدي لسياستها الخارجية [1].

1- intenational crises group, **l'algèrie et ses voisins**, rapport moyen – orient/Afrique du nord, (N=164) ,12octobre 2015, p.09.

لقد تطرقنا في هذا الفصل الأخير لأداء السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه تونس والمملكة المغربية وتحديات الدور الجزائري في ظل التحولات الحاصلة في الدول المجاورة (تونس والمملكة المغربية) حيث يظهر لنا تصاعد قوي في شدة العلاقة بين الجزائر وتونس من خلال تبادل الزيار ات والتبادل التجاري بالإضافة إلى الاتفاقيات المبرمة بين البلدين بحجم كبير وان كان يطغى عليها البعد الفني التقني لا أكثر، كما نلاحظ تباطؤ في مسار التعاون الجزائري مع المغرب سواء من خلال انعدام وجود اتفاقيات مبرمة بين البلدين أو الزيارات القليلة وهو ما كان سببه النزاع حول الحدود وقضية الصحراء الغربية التي أصبحت هاجسا بين البلدين، لكن استطاعت الدبلوماسية الجزائرية بفضل نشاطها المكثف استغلال الظروف الخارجية لتحقيق جملة من المكاسب أهمها استرجاع الجزائر لمكانتها على الساحة المغاربية وقيادتها لمختلف التحركات الإقليمية خاصة على المستوى المغاربي، كما شكلت أحداث الربيع العربي في تونس منعرجا كبيرا في العلاقات بين الجزائر وتونس مما أثر سلبا على الأمن الوطني الجزائري المتمثل في خطر انتقال نشاط الجماعات الإرهابية إلى داخل التراب الوطني، وهذا ما جعل الدبلوماسية الجزائرية تتعامل بجدية مع الحراك السياسي، حيث قامت بتكثيف علاقاتها الثنائية وعملت على تبني مبادرات متعددة الأطراف إضافة إلى الجهود التي وقفت عليها الجزائر، هذا ما جعلها تعمل على تقوية جهازها الدبلوماسي للعب الدور المحوري في التصدي لهذه المشاكل.

خاتمة

خلاصة واستنتاجات:

لقد حاولت هذه الدراسة تجسيد قراءة جيدة لواقع الجزائر المغاربي وذلك من خلال مكانتها المركزية في المغرب العربي بفضل العديد من العوامل الجيوسياسية والاستراتيجية والاقتصادية، واستطاعت الدبلوماسية الجزائرية بفصل نشاطها المكثف استغلال الظروف الخارجية التي ميزت الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى الوقت الراهن لتحقيق جملة من المكاسب أهمها استرجاع الجزائر لمكانتها على الساحة المغاربية التي مكنتها من القيام بدور رئيسي ورائد في منطقة المغرب العربي، وقيادتها لمختلف التحركات الإقليمية خاصا على المستوى المغاربي الذي تمكنت فيه الجزائر من الحصول على دعم وثقة العديد من الأطراف المغاربية، وذلك قياسا للدور المحوري الذي لعبته في هذا الإطار.

من خلال انتهاج السياسة الخارجية الجزائرية لمبادئ دائمة الثبات خاصة في الدائرة المغاربية، تمكننا من تصور الدور القيادي لها في هذه المنطقة إذ تم تفعيل وتجسيد الإرادة السياسية الواعية بمستقبل الدولة ومصالحها المرتبطة بعمقها الاستراتيجي ومجالاتها الحيوية وما ينتظر الجزائر اليوم، هو التأكيد على استقرارها الداخلي ، وتحسين علاقتها الجهوية والدولية،وا إبراز المكانة اللائقة بها..

ترتكز الجزائر في سياستها الخارجية على جملة من المقومات والثوابت الدستورية والقانونية التي شكلت على مدار التاريخ السياسي الجزائري عقيدتها في تفسير السلوك الدبلوماسي الجزائري، حيث أن الجزائر بقدر امتلاكها وتحريكها لمكانة الدبلوماسية المعززة بعلاقات حسن الجوار وحل النزاعات بالدول المغاربية إلا أن هشاشة البناء السياسي لدول الجوار و شساعة مناطق الصراع صعب من مهمة الجزائر في تطويق واحتواء النزاعات.

إن إدراك شخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لضرورة استيعاب المتغيرات الخارجية كان له الأثر في تحريك سياسة الجزائر الخارجية نحو العمل على التكيف مع مختلف التحولات

الحاصلة على الساحة المغاربية مع الحفاظ على استمرارية وثبات مبادئ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

لقد شكل الحراك السياسي العربي الراهن المعروف بأحداث الربيع العربي الذي شهدته بعض الدول العربية ومنها دولة الجوار الشرقي للجزائر تونس منعرجاكبير ا في العلاقات بين الجزائر وتونس، ولعل تداعيات هذا الحراك السياسي في تونس كان ذو بعد أمني و أثر سلبيا على الأمن الوطني الجزائري، خاصة بعد ارتفاع حدة التهديدات الامنية الجدية ممثلة في الجماعات الإرهابية العابرة للحدود والجريمة المنظمة. وتهريب السلاح والبضائع والمخدرات وحتى الاتجار بالبشر..الخ على حدود التراب الوطني، وهو ما يستدعي من الجزائر وضع استراتيجيات أمنية جدية نحو المنطقة، فالاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي يحافظ على مصالح الجزائر السياسية والاقتصادية والأمنية، ويخرجها من دوامة المنافسة الدولية على المنطقة خاصة التنافس الفرنسي –الأمريكي، و هذا ما أجبر الجزائر على مضاعفة جهود سياستها الخارجية من أجل حماية أمنها القومي وفرض نفسها على الساحة المغاربية.

في الأخير يمكنالقول أنّ السياسة المغاربية للجزائر غلب عليها طابع الثبات والاستمرارية حول أهم القضايا والملفات المشتركة مع تونس والمغرب مثل: قضية الصحراء الغربية أو الدفاع عن حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وتحريم دفع الفدية الجماعات الإرهابية ورفض التدخل الأجنبي في المنطقة .

كما يظهر من خلال دراسة الأداء السياسي الجزائري اتجاه تونس والمملكة المغربية استنتاجا واضحا يعكس التصاعد القوي في شدة العلاقة بين الجزائر وتونس من خلال تبادل مكثف للزيارات وتبادل تجاري بالإضافة إلى الحجم الكبير الاتفاقيات المبرمة بين البلدين، و نلاحظ تباطؤ وضعف مسار التعاون الجزائري المغربي سواء من خلال انعدام وجود اتفاقيات مبرمة بين البلدتين او الزيارات المنعدمة الذي كان سببه النزاع الحدودي وأصبح في الوقت الراهن يقتصر على قصية الصحراء الغربية التي تعتبر الهاجس المزمن الذي يعيق مشاريع

التكامل الإقليمي في المنطقة وهو ما يؤكد على فرضية الدراسة التي تعتبر أن الخلافات الدائمة هي التي تشكل تحدي للسياسة المغاربية للجزائر أكثر مما تشكلها المتغيرات الظرفية .

قائمة المصادر والمراجع

أولا- باللغة العربية :

***المصادر :**

أ- الوثائق الرسمية والحكومية :

01- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996.

02- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم رئاسي رقم 03-273 مؤرخ في 14أوت 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، ع 49 ، 17 أوت 2003.

03- مرسوم رئاسي رقم 01-390 في 04ديسمير 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع74، 05 ديسمبر 2001.

04- مرسوم رئاسي رقم 02- 225مؤر خ في 17 جوان 2002 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع45 ، 30جوان 2002.

05- مرسوم رئاسي رقم 08- 86 مؤرخ في 09 مارس 2008 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، ع 14-12 ، مارس 2008

ب – الخطابات والتصريحات الرسمية :

1. عبد العزيز بوتفليقة، **حديث صحفي لتلفزيون الإمارات**، ابوظبي 17 فيغري 2000
2. عبد العزيز بوتفليقة، **حديث لجريدة الخبر الجزائرية**، 03 أوت 1999.
3. عبد العزيز بوتفليقة، **خطب ورسائل جوان، ديسمبر 2005**، الجزائر، رئاسة الجمهورية 2006
4. عبد العزيز بوتفليقة، **كلمة في المنتدى العلاقات الخارجية الأمريكية**، نيويورك: 21 سبتمبر 1999، خطب ورسائل، 15 جويلية 1999.

***المراجع :**

أ- الكتب :

1. أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**،الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2010

2. بلحاج صالح ، **تاريخ الثورة الجزائرية صانعوا أول نوفمبر 1954** الجزائر: دار الكتب الحديث، 2010

3. عنتر عبد النور ، **البعدالمتوسطي للأمن الجزائري** ،الجزائر ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، 2005.

4. بهجت قرني وهلال علي الدين ، **السياسات الخارجية للدول العربية**،القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002 .

5. بوحوش عمار ، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997

6. بوزيد بومدين ، **الوجه الباطن للاستبداد والتسلط في طبيعة السلطة السياسية العربية، الجزائر نموذجا،** في مجموعة مؤلفين، الاستبداد في أنظمة الحكم العربية ،بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005

7. بوشعير السعيد ، **النظام السياسي الجزائري الجزائر** : دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990

8. بوعشة محمد ، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية** بيروت: دار الجيل، 1999

9. بوعشة محمد، **الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الافريقي و ادارة الحرب الإثيوبية الاريترية** بيروت : دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع ، ط1، 2004

10. بوقارة، حسين **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي**،الجزائر، دار الهومة، 2010

11. تلمساني رشيد ، **الجزائر في عهد بوتفليقة** مركز كارينغيي للشرق الأوسط، سلسلة اوراق كارينغي، 2008

12. دبلة عبد العالي ، **الدولة الجزائرية الحديثة** القاهرة: دار الفجر، 2004

13. رزيق المخادمي عبد القادر ، **منظمة الوحدة الإفريقية التحدي والأمل**، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 2000

14. السيد سليم محمد ،**التحليل السياسي الناصري**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،1983

15. السيد سليم محمد ، **تحليل السياسة الخارجية** ،القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ط2، 2001

16. شريط الامين ،التعددية **الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962**،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،1998

17. شلبي أمين ، **في الدبلوماسية المعاصرة** ، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 1997

18. صدوق عمر، **دروس في التنظيم الدولي المعاصر** ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية التوزيع، 1996

19. عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل الموسى، **أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2005

20. غربي ميلود ،**الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في اطار المتغيرات و التحديات الوطنية**الجزائر :مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع،2011

21. فاضل محمد زكي ،**السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**، بغداد: مطبعة شفيق، 1975

22. قحطان الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية**،عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004

23. قوراية أحمد ، **عبد العزيز بوتفليقة بين الموهبة والقيادة رجل الأقدار وزعيم المصالحة الوطنية** الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، 2005

24. لونيسي رابح ، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين الجزائر**، دار المعرفة، ط1، 1999

25. لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، تر: محمد السيد سليم ومحمد بن أحمد مقتتى ،الرياض: منشورات جامعة المالك سعود، 1989

26. مارسيل ميرل، **السياسة الخارجية**، تر: خضر خضر،بيروت: سلسلة آفاق دولية، د.ت.ن

27. الماشي علي ،**الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي** ،بيروت، دار الكلمة، 1980

28. مبطول عبد الرحمان ، **التحديات والمعيقات فترة العهد الثانية للرئيس بوتفليقة** ،الجزائر، مطبوعات القصبة، 2005

29. مرسي نبيل محمد ، **الإدارة الإستراتيجية_ تكوين وتنفيذ استراتجيات التنافس**،الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003

30. مهنا محمد نصر ،**في تاريخ الأفكار السياسية، تنظير السلطة الإسكندرية**: المكتب الجامعي الحديث، 1999

31. هارولد نكليسون، **الدبلوماسية**، ت.محمد مختار الزقزوقي،القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1957

32. الهرماسي عبد الباقي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1999

33. ولد الصديق ميلود، **مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية** عمان: مجمع الفحيص التجاري، ط1، 2017

ب- **المقالات**:

01- "الجزائر ترسم حدود البحرية مع تونس والبرية مع ليبيا "، **جريدة الحياة اللبنانية**، 09 جانفي2013.

02- بطرس غالي، "السياسات الخارجية للدول الكبرى"، **المجلة المصرية للعلوم السياسية**، ع. 18، سبتمبر 1962.

03- بوطورة مصطفي ، "الدبلوماسية الجزائرية والأزمات الدولية على ضوء توجيهات الرئيس بوتفليقة "، **جريدة صوت الأحرار** ، 29 جوان 2016

04- صخري سفيان ، "اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية"، ، **جريدة اليوم الجزائرية**، ع2774، 25مارس 2007،

05- صخري عمر، "الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، ع. 43-44، صيف و خريف،200.

ج- المحاضرات :

01- برقوق محند ، **تحليل السياسة الخارجية**، محاضرات قدمت لطلبة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2009/2008.

02- شلبي محمد ، **اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية**، محاضرات قدمت لطلبة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2009.

03- عبد العالي عبد القادر، **محاضرة حول السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية** ، جامعة مستغانم، قسم العلوم السياسية ،2014.

د- **الأطروحات والمذكرات الجامعية :**

1. سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**،مذكرة ماجستير،الجزائر،جامعةباتنة،2011/2010

2. سليمان فريري**تطو ّر الاتجاه الثّوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر 2010-2011

3. صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين داوفع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007

4. عبد القادر دندان، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا** مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007

5. عديلة محمد الطاهر، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، 1999-2004**، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2005

6. عز الدين بعزيز، **سياسة الجزائر المغاربية 1962 -** 1995 مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر.

7. محمد العيد ختيم**إدارة الجودة الشاملة وا إستراتيجية المؤسسة**مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2009

8. محمد لمين جبيلة، **العلاقات الفرنسية الجزائرية 1999-2009** ،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسة والإعلام، 2010

9. مروان بوعزة، خضرة علماوي،**دور الدبلوماسية الجزائرية في حلّ النزاعات الاقليمية**، مذكرةماجستير،قسم العلوم السياسية، جامعة قصدي مرباح ورقلة،2013/2012

10. مصطفى عزيز، **الإتجاه الوحدوي في المغرب العربي**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1995

11. مصطفي صابيح ، **تطور العلاقات الجزائرية المغربية من خلال أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية** رسالة ماجستير ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية 1996.

هـ **– الملتقيات :**

- امحند برقوق، **الأبعاد الإستراتيجية السياسة الخارجية الجزائرية** (ملتقى السياسة الخارجية الجزائرية بين تطلعات الداخل وضغوطات الخارج، من تنظيم قسم العلوم السياسية لجامعة الصديق بن يحي، جيجل أيام 5-6 نوفمبر 2007)

ثانيا- باللغــة الأجنبية :

A – livres :

1. Balta paul**, le grand Maghreb des Independence a l'année 2000 (**Alger : éditions la phonique ,1990).

2. Toumi Mohsen**, le grand Maghreb** (paris: éditions presses universitaires de france, 1988

b- Rappports :

3- intenational crisisgroup, **l'Algérie et ses voisins**, rapport moyen – orient/Afrique du nord, (N=164),12octobre 2015.

*** الوثائق الالكتــرونية:**

1. أخبار شؤون عربية ودولية ، تصعيد دبلوماسي بين المغرب والجزائر بعد تصريحات " عبد القادر مساهل " ، 22 أكتوبر 2017-11:25 نقلا عن موقع : http://www.masrawy.com

2. بن حاج نصر الحسين ، تونس والجزائر ترفعان مستوي التنسيق الأمني لضبط الحدود جريدة الرياض ، ع 16780 ، 03 جوان 2014،نقلا من: https://www.alriyadh.com

3. بورعة علي جهاد ، الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية ، 20 مارس 2016 نقلا عن موقع : https://www.maspolitiques.com

4. بوكطب محمد ، مقال عن الصحراء الغربية بين التسوية الأممية والمبادرة المغربية ، 29 أكتوبر 2016 ، نقلا عن موقع :https://www.platform almanhal.com

5. جريدة الموعد اليومي ، حوار مع القناة الإذاعية الجزائرية الأولى 18 نوفمبر 2015، تم اخر تحديث في 02 أفريل 2016 نقلا عن موقعhttps://www.eldjazair online.net :

6. الجزائر تضاعف صادراتها من الغاز إلى تونس نقلا من موقع .http://www. manager center Com/index.php

7. الجزائر والمغرب، خلافات ولقاءات وحدود مغلقة، موسوعة – وثائق وأحداث – 27 أفريل 2017 نقلا عن الموقع /www.aljazerra.net: https://

8. حدود الجزائر والمغرب ، الأزمة القديمة المتجددة ، حوار صحفي في الدوحة 19 جويلية 2015 ،مكة المكرمة ،نقلا عن موقع 20: 15/10/04/2018/www.aljazerra.net: https://:

9. الخطيب عقيل ، دبلوماسية المد والجزر – مقال –تونس – الجزائر ، 15 أكتوبر 2016 نقلا من الموقع 8068 https://www.noonpost.org/tag

10.عبد المولى عزالدين ، الإنتقال الديمقراطي في العالم العربي أضواء علي التجربة التونسية في الإنتقال لديمقراطي ،مركزالجزيرة للدراسات ، 14 فيفري 2013 نقلا من : https://www.studies.aljazera.net

11.موقع الإذاعة الجزائرية 31 أوت 2015 ، اخر تحديث 07 أفريل 2016 نقلا من : https://www.radio.algerie.dz

12.وزارة الشؤون الخارجية التونسية ،الإتفاقيات الثنائية مع الجزائر ، نقلا من موقع - http://www.diplomatie. Com/index.php:

فهرس المحتويات

شكر وتقدير
إهداء
مقدمة: 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة السياسة الخارجية

المبحث الأول: تحديد مفهوم السياسة الخارجية والمفاهيم المرتبطة بها 10
المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.....10
المطلب الثاني: مفهوم الدبلوماسية 11
المطلب الثالث: مفهوم الإستراتيجية 12
المطلب الرابع: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية والسياسة الدولية 13
المبحث الثاني: اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية 16
المطلب الأول: مفهوم اقتراب الدور 16
المطلب الثاني: الأدوار ذات العلاقة بالشؤون الداخلية للدولة 17
المطلب الثالث: الأدوار الإقليمية.....18
المطلب الرابع: الأدوار المرتبطة بدولة المبادئ والسلام.....19
المبحث الثالث: خطوات السياسة الخارجية: 21
المطلب الأول: سياق السياسة الخارجية 21
المطلب الثاني: توجه السياسة الخارجية 22
المطلب الثالث: سلوك السياسة الخارجية 23
المبحث الرابع: سمات السياسة الخارجية 25
المطلب الأول: أهمية السياسة الخارجية.....25
المطلب الثاني: أولوية السياسة الخارجية على السياسة الداخلية.....26
المطلب الثالث: أدوات السياسة الخارجية 27
المطلب الرابع: الإستمرار والتغير في السياسة الخارجية 28

الفصل الثاني: السياق العام لتحليل السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: الإطار التاريخي 33
المطلب الأول: نشأة السياسة الخارجية الجزائرية 33
المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية الجزائرية أثناء الثورة وبعد الاستقلال 35
المطلب الثالث: تاريخ السياسة المغاربية للجزائر 36
المبحث الثاني: العوامل الداخلية 39
المطلب الأول: القدرات والإمكانيات الوطنية المتاحة 39
المطلب الثاني: العوامل الجغرافية والجيو سياسية 39
المطلب الثالث: النظام السياسي الجزائري والأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات 40
المطلب الرابع: مؤسسات صنع السياسة الخارجية 42
المبحث الثالث: السياق الإقليمي والدولي 46
المطلب الأول: دور سياسة الجزائر مع الدول المجاورة 46
المطلب الثاني: موقع وفرص الجزائر على الصعيد الدولي:.....47
المطلب الثالث: تحديات الدور الجزائري في البيئة الإقليمية والدولية 49

الفصل الثالث: أداء السياسة الخارجية الجزائرية تجاه تونس والمملكة المغربية

المبحث الأول: أداء السياسة الخارجية الجزائرية تجاه تونس.....55
المطلب الأول: واقع العلاقات الجزائرية التونسية 55
المطلب الثاني:دبلوماسية الجزائر اتجاه تونس.....59
المطلب الثالث: الموقف الجزائري من أحداث الربيع العربي في تونس 61
المبحث الثاني: أداء السياسة الجزائرية تجاه المملكة المغربية 65
المطلب الأول: واقع العلاقات الجزائرية المغربية 65
المطلب الثاني: مشكل الحدود وقضية الصحراء الغربية. 69
المطلب الثالث: دور الجزائر اتجاه المملكة المغربية.....71
المبحث الثالث: تحديات الدور الجزائري في علاقته مع تونس والمغرب 76
المطلب الأول :المعيقات الخارجية 76
المطلب الثاني: المقاربة الجزائرية للقضية الصحراوية 77
المطلب الثالث: موقف الجزائر من ثورة الربيع العربي (تونس).....80

خاتمة 86
خلاصة واستنتاجات:.....86
قائمة المصادر والمراجع.....90
فهرس المحتويات
ملخص

ملخص:

تهدف هذه المذكرة إلى معالجة توجهات السياسية الخارجية الجزائرية تجاه تونس والمملكة المغربية منذ سنة 1999، وطبيعة المحددات التي تؤثر على هذه السياسة انطلاقا من وجود عدة متغيرات: مثل النزاعات الحدودية والقضية الصحراوية، طبيعية التماس الجغرافي لدول المنطقة وامتداداته إضافة إلى حجم العلاقات التاريخية والثقافية التي تربط بينها، وتوجهات النظم السياسية وطبيعة التحالفات الإقليمية، وتعتبر الجزائر من الدول المغاربية التي تطل على عدد كبير من دول الجوار، مما يجعلها أمام تحديات أمنية وسياسية مختلفة وضغوط دولية ومحلية، بالإضافة إلى المضاعفات الأخيرة المتمثلة في تزايد التدخل الدولي في هذه المنطقة تحت ذريعة محاربة القاعدة والمنظمات الإرهابية المتحالفة معها، كما مثلث الحالة التونسية مؤشرا للتدخل الخارجي بذريعة تأييد الشعوب الثائرة ضد الحكام المستبدين، وتطرح هذه القضايا تحديات أمام الدور الإقليمي الذي تلعبه الجزائر في حل النزاعات الإقليمية للدول المجاورة مع حدودها الشرقية والغربية. وهنا يواجه النظام الجزائري العديد من التحديات أمام تغير محيطه الجواري، إثر ما يسمى بالثورة في تونس التي أطاحت بالرئيس زين العابدين، وجمود ملف الصحراء الغربية واستمرار المملكة المغربية في سياسات فرض الأمر الواقع.

وتطرح الدراسة مجموعة من الأسئلة تتعلق بالتوجهات الجديدة للسياسية الخارجية للجزائر تجاه أهم دولتين من دول الجوار: تونس والمغرب، وما هي المحددات التي تؤثر في هذا التوجه ؟

الكلمات المفتاحية:

الجزائر، السياسة الخارجية، السياسة المغاربية للجزائر، الدور الإقليمي، الأمن، المنطقة المغاربية، تونس، والمملكة المغربية.

Abstract:

The objective of this research paper is to address the orientations of the Algerian foreign policy towards Tunisia and the Kingdom of Morocco. What are the determinants that affect this political policy based on the existence of several variables, such as the new conflicts and the Sahara issue, the natural nature of the geographical extension and its extension, the historical and cultural relations between the countries bordering the border, the trends of the political systems and the nature of the regional alliances . Algeria expresses the Maghreb countries, which have a large number of neighboring countries, making them face different security and political challenges and international and domestic pressures. The situation in Tunisia is indicative of external intervention under the pretext of supporting the rebellious peoples against tyrannical rulers. We raise these issues to the regional role played by Algeria in resolving the territorial disputes of the neighboring countries with its eastern and western borders, Here we present the Algerian regime with many challenges to change its atmosphere, following the so-called revolution in Tunisia that overthrew President Zine El Abidine, the stalemate of the Western Sahara issue and the continuation of the Kingdom of Morocco's policies of imposing a fait accompli.